



الابتزاز السياسي وانعكاساته على الواقع المجتمعي العراقي المعاصر (دراسة تحليلية من منظور علم الاجتماع السياسي)

ا.م.د. حمدان رمضان محمد

قسم علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة الموصل - العراق

الايمل: hamdan1966@yahoo.com

الملخص

يسعى هذا البحث الى التعرف على واقع وطبيعة الابتزاز السياسي ومؤشراته الخطيرة بين اطراف المجتمع العراقي من جهة و بين الكتل السياسية والاحزاب والنخب المسؤولة في الدولة من جهة اخرى في ظل الظروف الراهنة. فضلا عن ذلك بعد الابتزاز بصورة عامة والابتزاز السياسي بشكل خاص مفردة مزججة تجلب معها قدرا كبيرا من المشاعر السلبية، فهي تجسيد حيّ لواحدة من أخطر الخصال التي يمكن أن يتحلّى بها الإنسان، حين يستغل قوته مقابل ضعف إنسان آخر سواء كان هذا الضعف مؤقتاً أو دائماً. إضافة الى ذلك فإن موضوع الابتزاز ظاهرة من أبرز الظواهر الدخيلة على مجتمعنا، فضلا عن ذلك تكمن أهمية طرح هذا البحث من أهمية الموضوع نفسه وتداعياته على الفرد والمجتمع والذي بدأ يشغل حيزا كبيرا في الأعلام العراقي والعربي والعالمي، وتوصل البحث الى ان ظاهرة الابتزاز السياسي افاه اجتماعية متفاقمة تآثر بها المجتمع العراقي بشكل كبير، مما ادت الى اصابة او خلخلة بنائه الاجتماعي في الصميم وتركه مظاهر مرعبة، ومخيفة بالمجتمع.

الكلمات المفتاحية: الابتزاز السياسي، المجتمع العراقي، الفساد، الجريمة.

Political Blackmail and Its Implications for Contemporary Iraqi Society (An analytical study from the perspective of political sociology)

Assist. Prof. Dr. Hamdan Ramadan Mohamed

Department of Sociology - College of Arts - Mosul University

Email: hamdan1966@yahoo.com

ABSTRACT

This research seeks to identify the reality and nature of political blackmail and its dangerous indicators among the spectrums of Iraqi society on the one hand and between the political blocs and the responsible parties and elites in the state on the other hand under the current circumstances. Moreover, blackmail in general and political blackmail in particular are a disturbing term that brings with it a great deal of negative feelings, as it is a living embodiment of one of the lowest qualities that a person can have, when he exploits his strength in exchange for the weakness of another human being, whether this weakness is temporary or permanent. In addition to this, the topic of blackmail is one of the most prominent exotic phenomena on our society, not to mention that the importance of presenting this research lies in the importance of the topic itself and its implications for the individual and society, which seemed to occupy a large space in the Iraqi, Arab and international media, and the research concluded that the phenomenon of basic blackmail is a social affair.

Keywords: Political blackmail, Iraqi society, corruption, crime.



المقدمة.

قال امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام: (حين سكت اهل الحق عن الباطل توهم اهل الباطل انهم على حق) (الراصد، 2015:ص1). من هذه المقولة ننطلق الى الاشارة الى وصف اشكالية الابتزاز السياسي في مجتمعنا العراقي ، لان في هذا الحديث ربما نجد ضالتنا في توضيح المبتز حينما نتستر عن افعاله المشينة وعن جرائمه بالمجتمع لسبب او لآخر، لما يمتلكه من القوة والسلطة يستطيع استغلالهما لمصالحه او لمصالح الجهات التابعة له، وبالتالي يقوم بعمليات الابتزاز ويؤدي الى انتشار الفساد وتدمير الحياة الاجتماعية وتعطيل بناء المجتمع في تصرفاته وسلوكه وافعاله غير القانونية وغير الشرعية وغير الانسانية.

لذلك فان الابتزاز بشكل عام و الابتزاز السياسي بشكل خاص من الجرائم المعاصرة التي شغلت حيزاً من القضايا في المجتمع في الوقت الراهن، وفي المحاكم اذ أفضت تلك الجريمة مضاجع المصلحين والغيورين لما تمثله هذه الجريمة من ضعف وفساد وقلة مروءة مع كونها محرمة في الشرع والعقل والفطر المستقيمة. إن هذه الظاهرة الخطيرة تحتاج للوقوف أمامها بحزم وإدراك مكامن الخلل ومعالجتها معالجة استباقية بقطع الأسباب المؤدية إليها اذ قال تعالى: (يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ) (سورة غافر، آية 19) .

فضلا عن ذلك فان الابتزاز من جهة او الابتزاز السياسي من جهة اخرى مفردة مزعجة وتجلب معها قدرا كبيرا من المشاعر السلبية، فهي تجسيد حي لواحدة من أخط الخصال التي يمكن أن يتحلّى بها الإنسان، حين يستغل قوته مقابل ضعف إنسان آخر سواء كان هذا الضعف مؤقتاً أو دائماً ومع التقدم في السن يصبح الابتزاز أكثر شراسة على الصعيد الأسري أو العملي، فعلى الصعيد الأسري قد يبتز الزوج زوجته مقابل السماح لها بالعمل، وعلى الصعيد العملي نجد أن رئيس العمل قد يبتز موظفه فيما يتعلق بالفرص التدريبية أو الترقيات ما لم يتحول إلى عبد مطيع له في كل ما يقوله، بل وأحياناً عليه حتى أن يشارك رئيسه حياته خارج الدوام من سهرات وما الى ذلك، فقط ليضمن مستقبله، طبعاً هذا إذا كنا نتحدث عن ابتزاز رجل لرجل أو امرأة لامرأة، ولكن يصبح الموضوع أكثر فذارة حين يتعلق الأمر بابتزاز أحد الجنسين للآخر (العيد، 2015:ص1).

بالاضافة الى ذلك فان الابتزاز ظاهرة من أبرز الظواهر الدخيلة على مجتمعنا، في إشارة إلى أنها ظاهرة شغلت وسائل الإعلام، والتي أصبحت تفرّد لها المساحات بشكل مستمر لتروي قصصاً من هذا الواقع ولاسيما التعدي على حقوق الآخرين واستغلالهم بغير وجه حق او مشروع. ربما لان قضية الابتزاز متشعبة بالفعل، وأسبابها ودوافعها تحتاج إلى تحليل دقيق من النواحي الشرعية والثقافية والقانونية وحتى النفسية والبيئية، فبيئة العمل غير بيئة العائلة، وبيئة الدراسة تختلف عن بيئة العبادة، والابتزاز يمكن أن يقع في المدرسة كما المسجد، والشركة كما المنزل، لذا سوف يكون اهتمامي هنا منصباً على جزئية معينة من قضايا الابتزاز (صالح، 2019: ص1) الا وهي قضية الابتزاز السياسي ، والتي أصبحت من القضايا الرئيسية بالاهتمام على الساحة السياسية العراقية في الاونة الاخيرة بسبب كثرة الفساد.

وبدا وقبل التطرق لمحاور البحث يواجه الباحث صعوبة بالخوض في الكتابة بهذا الموضوع لخصوصية ولطبيعته ولحاساسيته، وفي طريقة قبول طرح هذه القضية من قبل المبتزين في المجتمع العراقي لأن كثيراً منها لا ترفع للجهات المختصة لخوف الضحية من المجرم، أو ترفع وتحاط بمزيد من السرية والحدز، أو كثير منها تتعامل في سرية وعدم عطاء معلومات عنها من قبل المؤسسات المختصة لانها تتعلق بشخصيات هامة ذات تأثير في الحياة السياسية للدولة او في مكانتهم الاجتماعية والرمزية في المجتمع، مما يحيلنا الاعتماد في البحث و الدراسة والتحليل، على المناقشات والحوارات التي تم إجراؤها مع ذوي الخبرة في المجال الاجتماعي والنفسى عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة واللقاءات مع بعض الشخصيات او التعامل مع أخبار منشورة او قصص للضحايا أنفسهم. او ما يتوفر لدينا من ادبيات المكتوبة في هذا المجال بالعلوم الانسانية في الاشارة اليها. وعليه لقد تم تقسيم البحث الى عدة محاور منها:

اولاً: الاطار المنهجي للبحث.

1- اشكالية البحث.

ان اهمية الافراد ومدى توعيتهم وعلاقتهم بالدولة مبني على ثقة المواطن بالحكومة و الكتل السياسية لانهم هم طاقة المجتمع الفاعلة وكل ما يبذل في سبيل نضج برامجهم او توعيتهم وتنمية إمكاناتهم والحفاظ عليهم وإصلاحهم سيكون استثماراً حقيقياً لنهضة المجتمع ونموه وتقدمه. وفي ظل المتغيرات الاجتماعية المتوالية التي يعيشها مجتمعنا العراقي، ومع تعدد قنوات الانفتاح على ثقافات متعددة، أصبحنا نعاني من متغيرات ومكتسبات أحدثت نوعاً من الخلل في بنية المجتمع، وأعاقت افراد عن القيام بمهامهم التنموية، ومن ذلك مشكلة الابتزاز،



ومما تجدر الإشارة إليه قبل البدء بعرض الورقة، أن مشكلة الابتزاز في مجتمعنا لم تحظ بدراسة أو بحث وافي، لأنها من المستجدات الطارئة، او هي نتيجة لمشكلة أكبر في حجمها وأخطر في انتشارها، ألا وهي طبيعة النخب السياسية ونوع العلاقة بين المواطن والمسؤول، فالابتزاز غالباً لا يتولد إلا من خلال مؤشرات معينة، تمثل مكن المشكلة ووعاؤها والتي تُسوغ باسم حقوق، أو استحقاق، أو علاقة مشبوهة، أو صفقات عمل، أو استغلال المنصب ونحوها، حتى يتطور الأمر إلى نتائج خطيرة منها الابتزاز.

بالإضافة الى ذلك وقبل الخوض في اشكالية الموضوع التي تؤدي إلى وقوع الافراد والمكونات المجتمعية والاحزاب وغيرها في الابتزاز، لا بد من الإشارة هنا أنه بالرغم من عدم توفر إحصاءات دقيقة تعكس حجمها في المجتمع إلا أنه في الآونة الأخيرة كثر التحدث والكتابة عنها في الجرائد والمجلات ووسائل الإعلام الأخرى كالتلفاز والفضائيات والمذياع هذا فضلاً عن تأثيرها على عدد كبير وقطاع عريض من الناس في المجتمع، وبالطبع يصعب تحديد هذا العدد وبذلك يمكن القول هنا أنها أصبحت تمثل مشكلة أو ظاهرة اجتماعية لا بد من تصافر الجهود المجتمعية للوقاية منها بالبحث عن أسبابها ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لها. لذا أمست الحاجة اليوم ملحة إلى دراسة واقع مشكلة الابتزاز في المجتمع العراقي والى أي درجة هي موجود لانها باتت تشكل تهديداً للأمن النفسي والاجتماعي والديني للفرد والمجتمع، مما استدعى الضرورة الحاجة إلى دراسة تعطي مؤشرات عن واقع الابتزاز. وتتمثل مشكلة الدراسة الحالية حول محاولة التعرف على واقع الابتزاز ومؤثراته في المجتمع العراقي وبين الكتل السياسية والاحزاب والنخب المسولة في الدولة بشكل عام.

لان من نتائج الضعف النفسي البشري الغير مقبول من قبل بعض المسؤولين اللجوء إلى استغلال الآخرين بأساليب لا أخلاقية، وقد يتمثل ذلك في كثير من الصور المعروفة وغير المعروفة، والتي منها الابتزاز والذي قد يعد بصورته المعروفة إفرازاً عصرياً حديثاً ولكنه في حقيقة الأمر سلوكاً بشرياً قديماً يتمثل في عدم القدرة على التحكم بالرغبات الخاطئة والشعور بالرغبة على السيطرة على الآخرين من خلال تهديدهم وإشعارهم بالخطر. فقد ورد ذلك في قوله تعالى على لسان امرأة العزيز (وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمْرُهُ لَيَسْجُنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ) (يوسف: ٢٢) فأجابها يوسف عليه السلام (قَالَ رَبِّ السُّجُنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرَفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ) (يوسف: ٣٣). وعليه يمكن ان نحدد مشكلة البحث في تساؤلات عديدة، منها:

ما هو واقع الابتزاز الذي يتعرض له الافراد في المؤسسات الدولة؟ وما يتعرض له مؤسسات الدولة من التجاوزات من قبل المبتزين؟ يتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية: ما هي نسبة الابتزاز التي يمارسه كثير من المسؤولين فيما بينهم في الدولة العراقية؟ ما هي أكثر أنواع الابتزاز التي يمارسها السياسيون في المجتمع؟ ما هي مصادر الابتزاز التي يتعرض لها الافراد في مجال عملهم في المؤسسات الدولة؟ ما هي الجهات التي يلجا إليها المبتز لحل مشكلته من طبقة الفاسدة في المجتمع؟ ما هو واقع لابتزاز للحالات الفردية في الدولة العراقية في الوقت الراهن؟ ما هي حجم ودرجة الابتزاز السياسي في المجتمع العراقي المعاصر؟ ما اثاره وابعاده المجتمعية على مستوى الفرد والمجتمع والدولة؟ ما هي طرق ووسائل وسبل معالجة هذه الافة بالمجتمع؟

2- أهمية البحث

تكمن أهمية طرح هذا البحث من أهمية الموضوع نفسه وأثاره السلبية على الفرد والمجتمع والذي بدأ يشغل حيزاً كبيراً في وسائل الإعلام وصفحات الانترنت. كما انه أخذ اهتماماً كبيراً من المسؤولين في الدولة واهيئة القضاء والجهات التنفيذية في العراق بسبب تزايد بشكل لافت للنظر في اغلب المؤسسات الحكومية والخاصة. فضلاً عن ذلك تأتي أهمية البحث بالتنوع لمخاطر هذا الداء و الجريمة على المجتمع والنظر في مشكلاته المجتمعية من خلال إطارها الثقافي والديني والمجتمعي الخاص بها. بالإضافة الى ذلك تتجلى أهمية هذا البحث لانه يعد من البحوث النادرة والقليلة الذي يخص هذا الموضوع بشجاعة وموضوعية عن واقع لابتزاز السياسي في المجتمع العراقي وما الت اليه من هذه السلوكيات الشاذة في الوقت الراهن الى الضرر بالمجتمع وبنائه الاجتماعي، فضلاً عن ذلك تأتي أهمية الدراسة الى القاء الضوء على حقيقة وجود هذه المشكلة في المجتمع من اجل توجه الاهتمام بضرورة تفعيل آليات وتوصيات فردية ومجتمعية لمواجهة هذه المشكلة وحلها على الصعيد الفردي والمجتمعي وتقديم المقترحات حولها.

اضافة الى ذلك فان بروز هذه المشكلة في المجتمعات العربية عموماً، وفي المجتمع العراقي خصوصاً، مما يجعلها جديرة بالبحث والوقوف عندها لتحصين المواطن الوقوع فيها. إضافة الى ذلك ترجع أهمية البحث في هذه الجريمة الى كونها إسهاماً في حفظ الضرورات الخمس التي جاءت بها الشريعة الاسلامية وأمره بحفظها وهي الدين، والنفس، والعقل، والنسل أو العرض، والمال. كما ان الحدث في مثل هذه الظاهرة تجعلنا من معرفة اسبابها



مجلة الفنون والآداب وعلم الاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

www.jalhss.com

Volume (56) August 2020

العدد (56) أغسطس 2020



ومظاهرها وآثارها، ومن ثم تشخيصها وعلاجها لغرض توفير وتحقيق الأمن والحد من جرائم أخرى من تبعاته ومتعلقاته، كالزنا، والقتل والفساد والسرقة وغيرها.

3- أهداف البحث.

يسعى هذا البحث الى تحقيق عدة اهداف منها:

- 1- تحديد مفهوم الابتزاز السياسي من منظور علم الاجتماع السياسي.
- 2- تشخيص اركان الابتزاز السياسي وحصر ظواهره، وتوجيه الأنظار الى وسائله، والوقوف على اسبابه، و أنواعه، وأضراره في المجتمع.
- 3- التعرف على واقع الابتزاز السياسي في المجتمع العراقي المعاصر
- 4- معرفة المعوقات التي تعترض انضباط المجتمع ومحاربه لهذه القضية.
- 5- التعرف على جهود المجالس والاشخاص والهيئات في التصدي لهذه القضايا.
- 6- تحديد سبل الوقاية من ابتزاز السياسي وتقديم العلاج لها من وجهة نظر اجتماعية.

4- تحديد مفهوم الابتزاز السياسي.

أ- مفهوم الابتزاز لغة:

ان "مادة الابتزاز ترجع للكلمة الثلاثية، بزّ، وهي باء، وزاي مضعفة وتطلق على أمور منها: الثياب والسلاح والنزع وأخذ الشيء بجفاء وقهر والتجريد، وفي المثل من عزّ بزّ، أي من قهر اغتصب وبزّ ثوبه عنه، وبزّ قرينه بزاً عليه وسلبه" (ابادي، ص: 647 والزبيدي، ص: 29). بينما جاءت الابتزاز في قاموس لسان العرب بانه: مأخوذ من الثلاثي بزّ، يقال: بزّ الشيء يبيزه بزاً اغتصبه، والبزّ السلب، وابتزرت الشيء: استلبته، ومنه المثل: من عزّ بزّ، أي من غلب سلب. (ابن منظور، 1999: ص 312). كما جاء الابتزاز في اللغة "هو السلب والغضب، وابتز فلات فلانا معله: سلبه اياه وصار مدلولاً (الابتزاز) يعني الاستغلال بدومية ودناءة" (رجب، 2010).

في حين جاء في قاموس المحيط كلمة ابتزاز بانه: ابْتَزَّ يَبْتِزُّ ابْتِزَازًا: -المال من الناس: سلبهم إياه؛ يبتز المحتال مال جاره بحجة تقديم الخدمات له. الشيء منه: أخذه بجفاء وقهر (مصطفى وآخرون، ص: 54، و الدغيث، 1432: ص 239). بينما جاء في معجم لغة الفقهاء "ابتزاز المال، استجراره بغير حق بغير رضى صاحبه" (قلعجي وقنيبي، 1988: ص 38).

ب- مفهوم الابتزاز اصطلاحاً.

فعبارة الابتزاز Blackmail تعني: أي نوع من الابتزاز قائم على أساس التهديد بإيقاع الأذى أو التشهير، وخصوصاً عن طريق نشر مستندات أو وثائق ضارة بالاسم أو السمعة، أو صور شائنة فاضحة، أو أية معلومات أخرى من هذا النمط. (الشهري، 1432: ص 147). ويعرف كذلك " بأنه فرض أسلوب التهديد بالفعل أو الترك للحصول على مكاسب من شخص أو جهة ما ممنوعة شرعاً وعقلاً" (الرباح، 1430هـ). الابتزاز " هو شكل من أشكال الاستغلال يقوم به بعض الأشخاص الذين يريدون أن يعاقبوا من لم يرضخ لما يريدون" (الشمري، 2008: ص 1).

وقيل: "هو محاولة للإكراه وسلب الإرادة والحرية لإيقاع الأذى الجسدي أو المعنوي على الضحايا عن طريق وسائل يتقن الجاني في استخدامها لتحقيق جرائمه الأخلاقية أو المادية أو كليهما مع" (الحمين، 1432هـ: ص 40 و الفقاري، 2009). كما عرفه دائرة المعارف البريطانية: "بانه الانتزاع غير المشروع للاموال او الممتلكات من خلال الترهيب وقد تم توسيع مفهوم الابتزاز، اذ يتضمن اي ضرر لشخص ما او ممتلكاته، او التهديدات باتهامه بارتكاب جريمة او التهديدات لكشف معلومات محرّجة" (دائرة المعارف البريطانية).

في حين ووردت مصطلح الابتزاز في عبارات متعددة منها: "محاولة تحصيل مكاسب مادية أو معنوية من شخص أو أشخاص طبيعي أو اعتباري بالإكراه بالتهديد بفضح سر من وقع عليه الابتزاز. وكذلك استغلال القوة مقابل ضعف إنسان آخر سواء كان هذا الضعف مؤقتاً أو دائماً. وهي كذلك محاولة للإكراه وسلب الإرادة والحرية لإيقاع الأذى الجسدي أو المعنوي على الضحايا عن طريق وسائل يتقن الجاني في استخدامها لتحقيق جرائمه الأخلاقية أو المادية أو كليهما معاً." (بن حميد، 1432هـ: ص 14).

ويُعرف الابتزاز أيضاً بأنه أحد أشكال السلوك العدواني الذي يهدف إلى إلحاق الأذى والضرر والدمار بالأخرين بأي أسلوب؛ قولاً كان مثل السبّ والكلام الجارح ووصف الآخرين بصفات سيئة، وإيقاع الفتنة بينهم، أو فعلاً مثل الضرب وتدمير الممتلكات (الفالح، 1432هـ: ص 147). والابتزاز بمعناه الاجتماعي: "هو القيام



بالتهديد بكشف معلومات معينة عن شخص، أو فعل شيء لتدمير الشخص المهدد، إن لم يقم الشخص المهدد بالاستجابة إلى بعض الطلبات، وهذه المعلومات تكون عادة محرجة أو ذات طبيعة مدمرة اجتماعياً (ويكيبيديا ar.wikipedia.org والصالح، 1432: ص115).

أما المفهوم القانوني لجريمة الابتزاز: هو القيام بالتهديد بكشف معلومات معينة عن شخص إن لم يقم الشخص المهدد بالاستجابة إلى تنفيذ ما طلب منه. وغالباً ما تكون أهدافه غير مشروعة وتتصل بشرف أو بكرامة أو باعتبار أو بحرمة الحياة الخاصة للشخص المهدد الذي يتم ابتزازه (دسوقي، 1432هـ: ص203). ولذا يمكن تعريف الابتزاز بشكل عام: "أنه وسيلة من الوسائل غير المشروعة لأخذ شيء بدون وجه حق" (الشمري، 2008).
ج- الابتزاز السياسي.

يعرف (علي عودة الشرفات) الابتزاز السياسي: "هو فعل أو عملية إقناع شخص ما بالقوة لفعل شيء لا يريد القيام به ومن الأهمية بمكان أن تكون الانتخابات خالية من الاكراه أو الترهيب، المرتدفتين: القوة، الضغط، التهديد، البلطجة أكثر مرادفات الاكراه (الشرفات، 2020: ص31). بينما يعرفه معجم المصطلحات السياسية في تراث الفقهاء: "بأنه هو الاستغلال والاكراه من قبل سلطة لشعبها أو من قبل بلد من أجل تحقيق الأهداف، إذ يكون نوعاً من الضغط الممارس سياسياً من قبل جهة أقوى ضد جهة أضعف وهو يقسم إلى نوعين: الأول ابتزاز سياسي داخلي من قبل السلطة للشعب، والثاني: الابتزاز السياسي الخارجي من قبل بلد ضد بلد" (الصالحات، 2009: ص33).

في حين يعرفه (EA Goerner): "هو السلوك الممارس من قبل دولة ضد دولة أخرى أو مجموعة دول ضد دولة أو فرد ضد مجموعة أفراد تتمثل بالتهديد والاستغلال والاكراه من أجل تحقيق الرغبات وقد يراد منها التدمير والتحكم بالمقابل واستغلاله" (EA Goerner and Walter, J., 1999: p.620). ويعرفه القاموس السياسي المعاصر: "هو الحصول على المنافع من قبل دولة الاجبار والاكراه وبواسطة التهديد بفضح اسرار التي يمتلكها، لأن عرفنا الابتزاز بكونه سلوكاً يقوم على التهديد بكشف معلومات معينة عن شخص أو فعل شيء لتدمير الشخص المهدد إن لم يقم الشخص المهدد بالاستجابة إلى بعض الطلبات هذه المعلومات تكون عادة محرجة أو ذات طبيعة مدمرة اجتماعياً" (الربيع، 2009: ص32).

في حين يعوف (الغزي) الابتزاز السياسي هو "أخطر أنواع الضغط المباشر وغير مباشر الذي يمارسه الأشخاص أو المؤسسات السياسية في موقع ما ضد مسؤولين أو أشخاص أو كيانات أخرى، بهدف الحصول على امتيازات سياسية معينة" (الغزي، 2010). بينما عرف (بن حميد) الابتزاز بأنه: "هو نمط سلوكي آخر للفساد الإداري يمارسه بعض الموظفين من العاملين في الأجهزة المسؤولة عن حماية ونشر الأمن والطمأنينة أو مراقبة النشاطات الاقتصادية أو غيرها من الأجهزة التحقيقية والتأديبية والعقابية، في حين ينطوي الابتزاز على استخدام التهديد بالإيذاء الجسدي والنفسي، أو الإضرار بالسمعة والمكانة الاجتماعية بتفريق الفضائح وإلصاق التهم ونشر الأسرار؛ مما يجبر الشخص المبتز على الدفع مكرهاً لمن يبتزه" (بن حميد، مصدر سابق: ص15)، وهذه الممارسة تعد بحق شكلاً خطيراً من أشكال الفساد الإداري الذي تبتلى به بعض الأقطار وبعض المؤسسات دون أن ينال مقترفوها العقاب الذي يستحقونه.

ويمكن تعريف الابتزاز السياسي في هذا البحث:

بأنه أسلوب من أساليب الضغط أو التهديد الذي يمارسه المبتز على الضحية باستخدام عدة طرق في استغلال سلطة أو وظيفته تحت غطاء القانون والإيقاع بالمبتز والاستفادة منه بأي نوع من أنواع المطالبات، الأمر الذي يجعل الضحية تقع تحت وطأة ضغوط المبتز ليجبرها على مجاراته في تحقيق رغبات، وتعد هذه المطالبات غير مقبولة، وتكون مخالفة للقانون والشرع.

5- حدود البحث.

يمثل حدود البحث المجتمع العراقي وما طرأت عليه تغييرات بشكل كبير أدت إلى تغيير واقعه وقيمه، وظهور سلوكيات وقيم جديدة غير مالوفة أو معتاد عليها أفراد المجتمع العراقي في السابق بحيث أثرت بشكل كبير على سلوك الأفراد والأشخاص وممارساتهم في الحياة اليومية، وزاد من عمليات الابتزاز والجريمة بشكل يفوق كل أحداث تاريخ الشعب العراقي نتيجة التحديات التي تواجهها وتطور الثورة المعلوماتية ووسائل الاتصال الحديثة وافرازات الاحتلال وعدم الرقابة وضعف الأجهزة الأمنية والقضائية في أداء مهامها ودورها بشكل طبيعي، فضلاً عن أن ذلك وبسبب ظروف العراق وما شهدته من عمليات الارهابية وصراعات والمحاصصة على السلطة والطائفية والحروب الأهلية بعد سقوط النظام السابق 2003 وظهور العصابات الإجرامية والمنظمة بسبب أحداث



اقليمية ودولية تقودها افراد من خارج الحدود بشكل ملفت للعيان تركت اثارها الكبيرة على المواطن العراقي وسلوكه بالمجتمع في ممارسة الابتزاز.

6- منهج البحث

استخدمنا في هذا البحث المنهج التاريخي لاستقراء واقع وطبيعة المجتمع العراقي من الابتزاز فضلا عن ذلك اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على كافة الظواهر المتعلقة بجوانب البحث لاننا نجد بان هذه المناهج هي الاقرب الى وصف هذه الحالة ومدى فائدتها لتحليل والاستنتاج والاستنباط لكافة الحالات المتغيرة في المجتمع ، فضلا عن استعانتنا بالادبيات المعرفية المكتوبة في هذا المجال في مراكز البحوث والرسائل الجامعية وما اقامت من ندوات ومؤتمرات علمية محلية ودولية في معالجة هذا الموضوع وبالإضافة الى وثائق احصائية من المؤسسات القضائية والتنفيذية ذات العلاقة بذلك، لان باعتقادنا المتواضع بان العلوم الانسانية متكاملة مع بعضها لتوظيفها في توضيح بعض جوانب هذا البحث في الدراسة والاستفادة منه.

ثانياً: مدخل نظري للتحليل السوسولوجي لظاهرة الابتزاز في المجتمع.

اولاً: انواع الابتزاز.

تأخذ عملية الابتزاز أشكالاً وأنواعاً مختلفة كالابتزاز الوظيفي او الاداري او العقدي (الديني) وغيرها ،لابد الاحاطة بها لانها مرتبطة بطريقة مباشرة وغير مباشرة بالابتزاز السياسي ،منها :

أ- الابتزاز العاطفي.

موقف أو كلام يأخذه شخص ما لسبب وللآخر إحساساً بالخجل أو الخطأ، أو ليحملة مسؤولية هو اساساً لا يحملها. وغالباً ما يستخدم الابتزاز العاطفي لتحقيق سيطرة عاطفية ونفسية على الآخرين ولجعل الآخر يشعر بأنه مدين أو مذنب في حق الشخص الذي يبتز، وهو اسلوب دنيء في التعامل مع الاخرين(بن حميد،1432هـ: ص17والعيد،1432هـ: ص96)(العززي،2010: ص2). او هو: " احد اشكال التلاعب النفسي، ويحدث خلاله استخدام منظومة من التهديدات وانواع مختلفة من العقاب يوقعها شخص ما على اخر قريب منه للمحاولة للسيطرة على سلوكه،يتضمن عادة بين شخصين تجمعها علاقة شخصية قوية او علاقة حميمية"(Stanlee Phelps/Nancy Austin, 1987: p. 133 & https://ar.wikipedia.org) او " يعتبر شكل قوي من اشكال الاستغلال، ويقوم فيه الأشخاص القريبين منا بالتهديد (سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة) بأنهم سوف يعاقبوننا إذا لم نعمل ما يريدونه منا"(فور واردي2002).

ب- الابتزاز الجنسي.

بأنه التهديد بأي نوع من أنواع الضرر النفسي أو الجسدي للضحية ومطالبتها بأنواع من المطالبات الغير مقبولة والمخالفة شرعياً وقانونياً ،كان يقوم المبتز بأي عرض جنسي، أو طلب خدمة جنسية، أو أي تصرف آخر له طبيعة جنسية نحو فرد ما(ذكرا أو أنثى) ويكون ذلك شفوياً أو جسدياً من اجل الكف عن الضرر أو استمراره(الدغثير،1432هـ: ص240).وكذلك يمكن تحديده حين ما يقوم المجرم المبتز بطلب أشياء جنسية(الفالح،1432هـ، ص174).

ت- الابتزاز الاقتصادي.

لاتتردد جماعات الضغط في ان تتخذ اية وسيلة في سبيل تحقيق اهدافها وفرض سياستها او سياسات الدول الداعمة والممولة لها على كيانات او دول اخرى ولا يقتصر الابتزاز الاقتصادي على ذلك فحسب بل قد يتجسد في الحياة المهنية للأفراد والعاملين في مختلف القطاعات مثل الشركات او المؤسسات التي تستغل حاجة العاملين فيها لكسب قوت بعضهم بغرض اجبارهم على اتخاذ سلوكيات مشبوهة او التنازل عن حقهم او تقييد تطورهم الوظيفي او انها انتهاك حقوقهم العمالية التي تكفلها القوانين والتشريعات الاقتصادية والدولية والانسانية فلهذا اصبح اشبع صور الابتزاز في عالمنا هذا(ابو رمضان،2018).

ث- الابتزاز المادي.

وهو محاولة الحصول على المكاسب المادية عن طريق الاكراه استغلالاً لحالة ضعف(بن حميد،1432هـ: ص17)، والابتزاز ضعف العلاقة وهشاشتها بين ضعاف النفوس كما يبين تأثير المال على هذه النفوس وكيف يضحى الصديق بصديقه والقريب بقريبه من اجل المال وكيف يستتبط الحقد والكره مكان الحب والمحبة(بن حميد،1432هـ: ص17والعيد،1432هـ: ص96والفالح، 1432هـ: ص174).ويمكن ايضا تحديده بانه محاولة الحصول على مكاسب مادية أو أملاك أو منافع بالتهديد عن طريق الإكراه من شخص أو أشخاص أو حتى



مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

www.jalhss.com

Volume (56) August 2020

العدد (56) أغسطس 2020



مؤسسات ويكون ذلك الإكراه بالتهديد بفضح سر من أسرار المبتز ، أو تشوّه سمعته، أو يُنهم بجريمة او الانتزاع غير المشروع للأموال أو الممتلكات من خلال الترهيب (العنزي، 2010: ص2). او بانه التهديد باي نوع من انواع الضرر النفسي او الجسدي للضحية ومطالبتها بانواع من المطالبات الغير مقبولة والمخالفة قانونيا وشرعيا كطلب الاموال او المقتنيات ذات قيمة مادية من اجل الكف عن هذا الضرر او استمراره (الدغثير، 1432: ص240).

ج- الابتزاز الإلكتروني.

هو الحصول على وثائق وصور ومعلومات عن الضحية من خلال الوسائل الإلكترونية أو التهديد بالتشهير بمعلومات ووثائق خاصة بالضحية باستخدام الوسائل الإلكترونية لتحقيق أغراض يستهدفها المبتز (الشهري، 1432هـ: ص147).

ح- الابتزاز السياسي.

هو محاولة الحصول على حاجة بطريقة غير شرعية عن طريق التهديد والوعيد، وفي السياسية ممكن دول او منظمات تستخدم الابتزاز ضد دولة ثانية لتحقيق اهدافها (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، ب.ت) "نرى دولا قوية تبتز دولا اخرى اقل نفوذا سواء اقتصاديا وعسكريا، لتحضى بمكتسبات معينة او لتحقيق مصالحها واطماعها المحلية والاقليمية والدولية او سيطرتها ايدولوجيا على غيرها من الدول واجبار الشخصيات على اتخاذ قرارات واجراءات تصب في مصلحة الجهة المبتزة لهم" (ابو رمضان، 2018). ويمكن ان نعرفه بأنه أحد أشكال السلوك العدواني او تعدي يهدف إلى إلحاق الأذى والضرر والدمار بالآخرين بأي أسلوب، وهو سلوك يكتسبه الفرد من بيئة الاجتماعية، عن طريق استغلال السلطة ونفوذه وقد يكون نتيجة التعالي والاستهانة والاستهزاء بالآخرين شركاء معه في العمل السياسي او في مجال عمله .

ثانيا: اسباب الابتزاز السياسي.

للابتزاز عوامل وأسباب كثيرة تتعدد بحسب الشخصية المستهدفة ومدى قابليتها للدخول في هذه الدائرة، ومن جهة أخرى تتنوع دوافع وأسباب المبتز ولكن في كل الأحوال يبقى الخلل السلوكي مخفراً رئيساً في هذه القضايا سواء عند المنحرف أو الضحية ، وبشكل عام يمكن أن نحدد أبرز الأسباب الرئيسية المؤدية إلى ارتكاب جريمة الابتزاز السياسي في المجتمع على النحو التالي:

1- العوامل النفسية والاجتماعية.

أن التفكك الأسري من اهم أسباب الوقوع في جريمة الابتزاز (المشاكل الزوجية والحرمان العاطفي). لان تعد الأسرة من أقوى عوامل التأثير الاجتماعي في صياغة شخصية الإنسان، وتكوينه فكرياً وسلوكياً، فإذا كانت الأسرة سليمة كان ذلك أدعى إلى انتهاج أبنائها المسلك القويم، أما إذا أصابها الخلل في كيانها كان ذلك مدعاة لانتهاج الأبناء سبل الغواية والانحراف وهذا يمثل تحدياً خطراً حقيقياً تجاه أفراد الأسرة (العيسى، 2004) وبين حميد، (1432: ص20-22). اضافة الى ذلك فالصحبة (الاصدقاء وجماعة الرفاق) لها دور كبير في وقوع الافراد في عمليات الابتزاز او الاجرام ، فمتى كانت الصحبة التي ينتمي اليها المرء صالحة كان لها أثراً في ابتعاده عن مهوي الرذيلة والفساد، وإن كانت سيئة كان لها أثراً كبيراً في دفعه نحو الجريمة والفساد وسلوك مسلك الانحراف (الشمرى، ص58 والعلواني، 2003). فضلا عن الفراغ العاطفي واختلالات اوخلل في منظومة القيمة من المشكلات السلوكية وعوامل قد تساعد على تشجيع الميول للانحراف في طبيعة الشخصية اذ تؤدي التربية الخاطئة (التنشئة الاجتماعية) أو عدم التربية وفق مرجعيات إنسانية وقيم شرعية إلى تطوير مفاهيم مشوهة عن العلاقة بين الجنسين، كما تؤثر بعض الموروثات المجتمعية وبعض زوايا الثقافة الشعبية بدوره يدفع إلى ممارسة بعض أنماط السلوك الإجرامي، فضلا عن ذلك أسباب عاطفية قد يدفع الافراد الى العديد من ممارسات ن في حياتهم الطبيعية وبيئتهم الخاصة للاشباع العاطفي من خلال علاقات منشؤها بالإنترنت والهواتف المتنقلة. ومن دوافع المبتز في المظهر العاطفي تجريب مهاراته في السيطرة عاطفية ونفسية على الآخرين (الحمين، 1432هـ، ص50-51 والفالح، ص176 والعيسى، مصدر سابق: 266-267).

2- العوامل الاقتصادية.

العامل الاقتصادي يمكن أن ينظر له من جانبين في التأثير على الابتزاز الأول جانب الفقر وأثره، والثاني جانب الغنى والترف وأثره في تشجيع الجريمة. أما الفقر فهو سبب لكثير من المشاكل والجرائم فهو سبب رئيس في جرائم السرقة والاختلاس والابتزاز المالي والزنا والدعارة وغيرها، فبالنسبة للمجرم المبتز يدفعه ذلك



لاستخدام الابتزاز للحصول على المال من خلال تهديد الضحية بالفضح، وبالنسبة للضحية يستخدم المجرم المال أحياناً للابتزاز الأخلاقي كاستغلال حاجة. كما أن الفقر يولد البطالة، والبطالة تولد الفراغ والجريمة المنظمة (الشمري، 2008، ص4 والحمين، مصدر سابق، ص48).

بالإضافة إلى ذلك الحرمان الاقتصادي، يعد من الأسباب الاقتصادية الرئيسة التي تؤدي بالكثيرين في مختلف المجتمعات إلى ممارسات قد تصل إلى حد الانحراف إلى الجريمة بشكل أو بآخر. وقد رصدت كثير من الحالات التي كان دافع المبتز فيها هو تحقيق مكاسب مالية مبرراً ذلك بأنه نتيجة معاناته من البطالة والفقر وضعف القيم لدية. وقد تهوى الضحية المجال المبتز لدخول عالمها وأسرارها نتيجة حاجاتها المادية التي لم تشبعها الأسرة ومن ثم تصبح عرضه للابتزاز (الشمري، 1432هـ، ص151).

3- العوامل الثقافية.

هي إحدى الأسباب في بعض المجتمعات، التي تختلف وتتفاوت في مفهوم الجريمة والانحراف بحسب جنس الشخص (ذكر وأنثى) وبحسب الضحية، فقد تجد بعض الموروثات الثقافية مبررات تسهم في عدم ردع المراهقين، وترسخ بعض جوانب الثقافة السلبية من مظاهر البطل الذكر الدنجان في مقابل الأنثى المستسلمة، وعادة ما تكون الغزوات العاطفية مادة سمر مثير لا يستتفك بعض الذكور من روايتها وإحداثها وأحياناً مشاركة الآخرين في وثائق المغامرات (الشمري، 1432هـ، ص151).

4- العوامل الدينية.

إن من أعظم العوامل المؤدية لارتكاب الجرائم والاستهانة بها، هو ضعف الإحساس بوجود الرقيب على تصرفات المرء وسلوكه، وهو ما يعبر عنه بضعف مراقبة الله تعالى، وضعف الواعظ والضعف الإيماني أضعف الوازع الديني أو الذاتي للعبد، وحينئذ يران على القلب فيألف المعصية ويفر من الحسنة (الحمين، 1432: ص46). قال الله تعالى (كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (المطففين/آية14) وقد ذكر القرطبي ~ في تفسير هذه الآية: أن المراد بالران هو الذنب على الذنب حتى يسود القلب، ثم يطبع عليه حتى لا يعي خيرا، ولا يثبت فيه صلاح (القرطبي: ص259-260).

5- العوامل القانونية.

يقال من أمن العقوبة أساء الأدب، وهناك فئات من المجرمين لا يقف أمام نزواتهم وشهواتهم إلا سن العقوبات الرادعة، وهناك فئات من الناس لا ينفع معهم النصح ولا تنفعهم التذكرة، سيطرت عليهم الشهوة وانقادوا للهوى يتلاعبون بالأعراض ويتساهلون في لحظة طيش أو نزوة انتقام أو تهديد، بتحطيم مستقبل ضحاياهم عبر فضحهم متلبسين في أوضاع مشينة. ولذا فإن ضعف العقوبات الرادعة المتعلقة بالجرائم عامة، والأخلاقية منها خاصة، يسهم في انتشار جريمة الابتزاز في المجتمعات، ومن هنا لابد من تشديد العقوبات التعزيرية على المجرمين وتشديد الأنظمة المتعلقة بجريمة (الحمين، 1432: ص55).

6- العوامل التكنولوجية.

يعد سوء استخدام التقنية المختلفة من أهم الأسباب في وقوع الضحية تحت وطأة وتهديد المبتز، الذي يحتفظ برصيد من الملفات الخاصة بالضحية التي لم تكن لتنتقل إليه ومن ثم إلى غيره إلا بعد الاستخدام الخاطيء لهذه التقنية الحديثة، وقد تنوعت وسائل التقنية الحديثة بداية من الجوال والشبكات الاجتماعية وموقع الحوار والدرشة وغيرها، وفي مجال تقنية الإنترنت والإعلام التفاعلي أصبح من الممكن للأفراد التواصل فيما بينهم في حجرات افتراضية تسمى غرف المحادثة، بعيدا عن عين الرقيب لتجاذب الأحاديث الجنسية والعاطفية بين الجنسين وتناول الصور الشخصية، بل تمكن التقنية الحديثة التواصل المرئي المباشر من خلال الكاميرات لمشاهدة بعضهما البعض، كما تمكن هذه التقنية من تسجيل تلك اللقطات والاحتفاظ بها في ملفات يمكن الرجوع إليها، وهو غالبا ما يستخدمه أحد الطرفين ضد الآخر لمساومته على أمور معينة (الشمري، 2008: ص8).

7- العوامل الإعلامية.

تقوم وسائل الإعلام المختلفة غير الهادف بدور هام وخطير في توجيه الرأي وتسويق الأفكار والثقافات ويؤثر في صياغة الأفكار والسلوكيات، فضلا عن ان الإعلام يلعب دوره كبير في قيادة المجتمع نحو الخير أو الشر، وللأسف الشديد أن الواقع الإعلامي اليوم يوجه المجتمعات البشرية عموما نحو هاوية الانحراف ويشيع ثقافة الإجرام بكافة صورته وأشكاله. ومع تطور الآلة الإعلامية وتحول العالم إلى القرية الكونية أصبح بسهولة الوصول إلى كافة المعلومات والثقافات والبرامج، التي يؤثر كثير منها في صياغة عقول الأفراد صياغة مخالفة للواقع المجتمعي، ولكثرة وسائل الإعلام المختلفة المخالفة للواقع مجتمعنا العربية فقد ظهر أثرها السلبي على



النفس البشرية وسموها وعفافها وطهرها (الحمين، 1432 : ص49، والهزاع، 1432: ص164-168)، وخصوصاً الإعلام الهابط يعد من أهم الأسباب الرئيسة لهذه الجريمة.

ثالثاً: آثار الابتزاز السياسي في المجتمع.

أن جريمة الابتزاز السياسي تنطوي على آثار وخيمة ومتعددة على الفرد والمجتمع، منها:

1- الآثار النفسية.

يعد الابتزاز من السلوكيات المشينة التي تؤثر على الفرد الممارس للابتزاز أو من يتعرض للابتزاز، وذلك من خلال العديد من السلوكيات المضطربة التي يعاني منها الأفراد المبتزون أو من يتعرضون للابتزاز، من ذلك، الانحراف الجنسي، والرهاب الاجتماعي، أو الوسواس القهري، والاضطرابات الجسمية (الصالح، 1432هـ، ص120) (الحمين، 1432هـ: ص63). فضلاً عن الصدمات والاضطرابات النفسية التي قد تتعرض لها المبتزّة، فيتضح أنها قد تعاني اضطرابات عصبية كالقلق النفسي، الخوف، الاكتئاب، أو قد تعاني من اضطرابات التكيف الاجتماعي بأن تميل إلى العزلة الاجتماعية والخوف من مواجهة الناس، وقد تدخل في بعض الاضطرابات الشخصية كالشخصية العدوانية أو المضادة للمجتمع (العبد، 1432هـ: ص102). وبالتالي انخفاض تقدير الذات وذلك سيؤثر على الضحية في كل شيء بعد ذلك، و أخيراً يكون أثره ترعزع ثقتهم بالمجتمع، ويفقدون النظرة المتوازنة للآخرين

2- الآثار الاجتماعية.

يمكن تحديد بعض آثار الابتزاز على المجتمع منها خطر الابتزاز على القيم، لان القيم في كل مجتمع تمثل الميثاق الأخلاقي الذي يحرك المجتمع بها، فعندما تصبح عملية الابتزاز سبباً في اهتزاز معايير قيم التسامح، والتعاون على البر والتقوى، واحترام حقوق الآخرين، والستر، الأمر الذي ينتج عنه قيم اجتماعية مضادة وسلبية لما هو مأمول، ومنها الضغينة والحقد والكراهية والعدوانية وانتهاك الحرمات. كما يعد خطر الابتزاز على التفاعل الاجتماعي كبيراً إذ أن عمليات الابتزاز تتسبب في استغلال بعض من أفراد المجتمع لمجموعة أخرى، ومن ثم تتولد حالة من انعدام الثقة والخوف في التعامل مع الآخرين وهنا تتوقف كثير من عمليات التفاعل الاجتماعي ويحد من التفاعلية المجتمعية لان عمليات الابتزاز تعد سلوكاً يهدم مصلحة الجماعة وبالتالي يضعف من التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ويقوض عمليات التفاعل الاجتماعي وهذا يؤثر في لحمة المجتمع وتماسكه، بل وتهدد استمراره (الصالح، 1432هـ: ص122-123).

لذلك تعد جريمة الابتزاز من أخطر الجرائم تأثيراً على ضحاياها، وهذا ينعكس سلباً على الأسرة والمجتمع، فالمرأة هي مربية الأجيال وهي التي تحافظ على كيان الأسرة وبنائها، وهذه الجريمة تدفع المرأة لارتكاب السلوك المنحرف، كما أن لهذه الجريمة تأثيراً على قضايا العرض والشرف والمجتمع العراقي خصوصاً من المجتمعات التي تمثل هذه الجريمة عاراً اجتماعياً توصم به الأسرة والعائلة، وقد يؤدي الى القتل، كما أنها تحطم بيت الضحية المتروجة وتشوه سمعته، فتكون آثاره مدمرة بمعنى الكلمة (الحمين، 1432هـ: ص65)

3- الآثار الدينية.

من أعظم المفساد والآثار السيئة لجريمة الابتزاز الوقوع في معصية الله تعالى، وانتهاك محارمه، الأمر الذي يعرض الفرد والمجتمع لعقاب الله تعالى وسخطه، لاسيما اذا جاهروا بالمعاصي وأعلنوها؛ والضرر حرام، ومن القواعد المقررة في الشرع أنه لا ضرر ولا ضرار (الحمين، 1432هـ: ص63).

3- الآثار الامنية.

إن جريمة الابتزاز وخاصة الجرائم الجنسية كالاعتصاب والزنا وانتشا الدعارة في المجتمع تؤثر تأثيراً مباشراً على مستوى الأمن في البلد، لأنها تؤثر على المجتمع في شعوره بالأمان على عرضه وشرفه، كما يقترن بها جرائم أخرى مثل شرب المسكرات والمخدرات، بل قد تصل إلى حد التسلط على أموال الناس والسطو عليها، كما تؤدي جريمة الابتزاز أحيانا إلى ارتفاع معدل جرائم القتل والتي تحدث انتقاماً من المبتز الذي فعل الفاحشة بضحيتها (الحمين، 1432هـ: ص64)، مما يترتب على الابتزاز خلخلة الجانب الاجتماعي للمجتمع وقتل لشخصيات الضحايا وهدم لحياتها وتدمير لمستقبلها. وهذا هو الدور الذي تقوم الجهات المختصة به من خلال حفظ الأمن والاستقرار، وصيانة الأعراض، وتعقب هؤلاء المفسدين والقبض عليهم وإحالتهم إلى الجهات المختصة (كلامي). بالإضافة الى ذلك عندما نفقد او تعرض المسؤولية الاجتماعية الى الابتزاز التي في صميمها مسؤولية أخلاقية، فإننا نفقد السلام الاجتماعي (الصالح، 1432هـ: ص123). ونشر الجريمة في المجتمع وقتل وهدم لشخصيات



الضحايا، يتسبب في نشر الامراض النفسية والجنسية في المجتمع بالاضافة الى نشر الفوضى والرعب في المجتمع (الرشيد، 1432هـ، ص 137 وحמיד، 1432هـ: ص23).

5- الآثار الاقتصادية.

يؤثر الابتزاز على العمل والإنتاج الافراد في المجتمع، كما إن تدني قيمة الذات، وتعتمد إيذاءها، والمعاناة الانفعالية والسلوكية، تؤدي إلى تعطيل قدرات أفراد المجتمع، بالإضافة إلي التعرض للاكتئاب والقلق والرهاب الاجتماعي، وأعراض الانسحاب، تؤدي إلى عدم الذهاب للعمل وتدني مستوى الإنتاج مما يؤدي إلى تحمل المجتمع لخسائر فادحة نتيجة حالات المرض والتمارض، والإصابة بالاضطرابات النفسية المختلفة كالنكوص أو الكآبة أو الوسواس القهري أو التعرض للضغوط النفسية، ويؤثر ذلك بشكل مباشر على الناتج والدخل القومي للمجتمع، مع ملاحظة أن تدني الإنتاجية لا تكون للفرد المصاب بهذه الأعراض بل سيمتد لمحيطه الوظيفي من خلال السلوك العدواني أو السلبي أو المتردد الذي سيقوم به، وبالتالي سيؤثر على عمل مجموعة العمل، ما ينتج عنه اضطراب وظيفي وتنظيمي للمنشأة أو المؤسسة، مما ينعكس سلباً أيضاً على علاقة المنشأة بغيرها من القطاعات الأخرى (الصالح، 1432هـ: ص122).

6- الآثار السياسية.

الابتزاز هو أحد السلوكيات الوضعية التي يسعى البعض من خلالها لاستغلال ظروف معينة والضغط على الطرف الآخر للحصول على مآرب غير مشروعة، والابتزاز السياسي يعد أسوأ بكثير من الابتزاز الشخصي لأسباب عديدة؛ أهمها أن تأثيره ينسحب على دول وشعوب بأكملها وليس على فرد أو عدة أفراد، كما أن تداعياته قد تكون غاية في السوء حيث بإمكانه التسبب في حدوث ظواهر شديدة الخطورة مثل الإرهاب عابر القارات نتيجة للشعور بالغبين والظلم (مفتي، 2015: ص1).

ان من ابرز اثار الابتزاز السياسي في الدولة هو استغلال للمنصب واستخدام القوة بطرق غير مشروعة، على سبيل المثال لا الحصر الفساد المالي والاداري الذي يرتكبه بعض من اناط له السلطة كأكل أموال الناس بالباطل، قال سبحانه (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ) (سورة البقرة، آية/188). فضلا عن ذلك نشر الفوضى والخوف والاضطراب وعدم الطمأنينة في المجتمع (بن حميد، 1432: ص23)، والتمادي في الظلم والطغيان فالذي يحاول الابتزاز لن يتوقف فسيستمر في غيه من ابتزاز للأعراض وانتهاك للخصوصيات، وذلك سيؤثر سلباً في المجتمع، وسيزيد من الجريمة إذا لم يتم رده (الصالح، 1432هـ، ص102). بالإضافة الى ذلك انعكاس اضرار الابتزاز على الآخرين نفسياً واجتماعياً ومالياً. في الغالب تحتاج ان يكون على افراد المجتمع من احزاب او كيانات سياسية.

رابعا: الأركان القانونية لجريمة الابتزاز السياسي .

لغرض اثبات وتأكيد اركان الابتزاز السياسي بصورة عامة يجب ان تتوفر وتحقق عدة مظاهر للجريمة اثناء وقوعها، منها:

- 1- القائم بعملية التهديد والمساومة.
 - 2- الضحية التي يقع عليها التهديد والمساومة.
 - 3- الأداة وهي الوسيلة التي يتم بها الضغط على الضحية.
 - 4- التهديد وهو العملية التي يقوم بها المبتز على الضحية لتحقيق مآربه. (الحمين، 1432هـ: ص42)
- فضلا عن ذلك كان لزاما علينا توضيح عرض الركن المادي والمعنوي المكون للجريمة في هذا المحور والقصد الجنائي العام بعنصره المتمثلين في العلم والإرادة لاثبات الجريمة الابتزاز، وعلى النحو التالي:

أولاً: الركن المادي.

ويتحقق الركن المادي لجريمة الابتزاز بالنقاط أو نقل صورة شخص من مكان خاص بغير رضاه باستخدام الوسائل الالكترونية أي كانت، ومن ثم يلزم لتوافر الركن المادي في الجريمة مايلي:

- 1- السلوك الإجرامي الذي يتخذ شكل التهديد بالنقاط أو نقل الصورة عبر الوسائل الالكترونية – الكمبيوتر أو النت أو غرف المحادثة وحيازتها أو إرسالها إلى مكان أخر بما يتحقق معه ركن العلانية.
- 2- أن تتم الجريمة بغير رضا المجني عليها ولا يكفي مجرد الرضاء على نقل الصورة أو استخدامها أو استغلالها.



مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

www.jalhss.com

Volume (56) August 2020

العدد (56) أغسطس 2020



3- ويكون النشاط الإجرامي قد تشكل سواء كان بطريق الإظهار أو النشر على فحوى الصور أو التسجيلات، ومن ثم فإنها تفترض بطبيعتها العلانية وتتحقق بتمكين عدد غير محدود من الناس والإطلاع على فحوى تلك الصور والتسجيلات لتحقيق غرض ما.

ثانياً: الركن المعنوي.

الركن المعنوي لجريمة الابتزاز بحسبانها من الجرائم العمدية فيلزم أن تتجه فيها إرادة الجاني الذي يقوم على عنصري العلم والإرادة صوب ارتكاب الفعل المكون للركن المادي للجريمة مع انصراف علمه إلى عناصر الجريمة وأن تكون إرادة الجاني معتبرة، بمعنى أن تكون إرادة حرة مميزة. والجريمة تتحقق سواء كان الباعث على ارتكابها هو تحقيق ربح مادي أو غير ذلك. فإن الركن المادي للجريمة يتحقق في قيام الباعث لدى الجاني بأن تكون إرادته وعلمه قد اتجها إلى ابتزاز (دسوقي، 1432هـ: ص211).

خامساً: طرق ووسائل الابتزاز السياسي.

هناك طرق عديدة للابتزاز السياسي منها:

- 1- ان تهديد الخصوم السياسيين (بالملفات) المزعومة لم يسفر عن حصيله حقيقية تدل على التجريم، وهنا السؤال يطرح نفسه... هل كان التهديد بكشف الملفات مجرد فقاعات او دعايات معينة؟
 - 2- تهديد الخصوم بالقتل والختف.
 - 3- تهديد الخصوم بالابتزاز المادي.
 - 4- الفساحح الجنسية والفيديوهات الشخصية لاغراض التسقيط السياسي والاساءة للسمعة.
 - 5- اخذ الرشاوي والفساد المالي والاداري.
- بالاضافة الى ذلك في بعض الاحيان غالباً ما تبدأ العلاقة بين طرفي الابتزاز بالثقة الوهمية المتبادلة، والوعود الكاذبة، والأساليب الملتوية المخادعة، ومن ثم تتطور حتى يستطيع المبتز أن يستبيح بعض أسرار الضحية ويحتفظ بها ومن ثم تبدأ عملية المساومة والابتزاز الذي من وسائله:
- 1- التهديد بحفظ أسرار الضحية؛ لتطويعها عند الممانعة في الاستجابة لمأربه.
 - 2- التهديد بفضح الضحية.
 - 3- التهديد بنسخ أسرار الضحية ونشرها عبر وسائل التقنية الحديثة، وهذه الأسرار غالباً ما تكون صوراً، أو مقاطع فيديو، أو رسائل إلكترونية أو خطية، أو تسجيلات صوتية ونحوها (الحمين، مصدر سابق: ص58).

ثالثاً: طبيعة حالة الابتزاز السياسي في المجتمع العراقي.

لازم المجتمع العراقي بعد عام 2003 بعد تغيير الحكم ظواهر سياسية مختلفة وظاهرة الابتزاز السياسي احد هذه الظواهر التي مارسها بعض متنفذي السلطة فيما بينهم و ضد الآخرين من اجل البقاء على السلطة او من اجل اهداف مادية. لذا كان احد اهداف هذا البحث هو تسليط الضوء على ظاهرة سياسية بدأت تنخر المنظومة السياسية في المجتمع العراقي وبدأت تؤثر في الشارع بشكل كبير مما ادت الى فقدان الثقة بين الساسة انفسهم من جهة والشعب والساسة من جهة اخرى (محمد، 2019).

ولربما تعود اشكالية كل ما يحيط بالحياة السياسية في العراق، لان الدستور العراقي تم كتابته على عجل وفقاً للمحاصصة السياسية للكتل والاحزاب التي تهيمن على المشهد السياسي في العراق ليكون الدستور مصدر خلاف بدلاً من ان يكون مرجعاً لحل المشاكل ما بين الشركاء الفرقاء. اليوم تجد الحكومة نفسها مقيدة وفقاً للدستور باتخاذ القرارات، والتي لا يمكن اتخاذها الا بحصول ثلثي البرلمان وأحياناً اخرى مرتبطة بموافقة رئيس الجمهورية مما يخلق حالة شلل حكومي. قد يكون ذلك ممكناً ان كانت حكومة أغلبية لكن داخل حكومة ائتلاف وتوافق تمثل تحدياً كبيراً وينتج عنها عجز حكومي وظيفي. إن حكومات الائتلاف معروفة بمشاكل اتخاذ القرارات وأحياناً لاتستطيع المطالبة الى نهاية الفترة المقررة حتى في اعرق الدول الديمقراطية، فكيف ستكون في حالة العراق (محمد، 2015: ص1).

وعندما يلجأ المتعطرسين الى وسائل عديدة لابتزاز الناس، والاستحواذ على اموالهم وممتلكاتهم، وهم في ذلك لا ينفون ولا يترفعون عند الصاق صفتي القرصنة و الشيطنة به انهم شياطين الانس، وربما فاق بعضهم شياطين الجن والمافيات، وعصابات الاختلاس والسرقه والتحليل والاغتصاب للاموال موجودة في الكثير من بلدان العالم المتقدم، فضلا عن بلدان العالم الثالث ولم تقف المسألة عند حد الابتزاز المالي، بل تعدتها الى حالات من الابتزاز والذي لا يمارسه الاشقياء المنحرفون حسب، بل يمارسه بعض السلطويين ايضا في محاولة محمومة



مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانية والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

www.jalhss.com

Volume (56) August 2020

العدد (56) أغسطس 2020



للضغط على منافسيهم وخصومهم السياسيين. إن السلطويين الذين يمارسون الابتزاز السياسي مع خصومهم يجمعهم مع الإرهابيين ، قاسم مشترك، فلا يراد من الضغوط الابتزازية المكثفة إلا إكراه الخصوم على تغيير مواقفهم بما يخدم مصالح فرسان الابتزاز ، وهذا هو الإرهاب الفكري والسياسي بعينه (الصدر، 2015: ص1). ويجدر التأكيد، بدءاً، بأن الفترة، موضع التحليل، شهدت اعتف واعقد واطغر أزمة سياسية تصف بمصير عملية التغيير، وكانت تهدد مستقبل العراق الجديد بموصوفه "الاتحادي الدستوري" وشكل التوازن الهش اصلا بين مكوناته، وقد تفاوتت الى حد كبير تحسب الفئات والزعامات المتناحرة للحريق الذي تشرف عليه البلاد، بين من يدفع اليه دفعاً، وبين من يخشى ان يكون طعماً لذلك الحريق ، وبين طرف ثالث ينتظر حسم المعركة لكي يحدد في اية سلة يضع بيضاته ، مقابل جماعات محدودة وملايين من العراقيين خرجت الاقدار من ايديهم(الاعسم،2010).

وهكذا يتضح ان الابتزاز من الجرائم الكبرى التي تعاقب عليها قوانين السماء والارض ومن المؤسف للغاية ان العراقيين ظلوا عبر سنوات عجاف يسمعون من كبار السلطويين تهديدات متكررة غرضها الابتزاز السياسي لمن تشم منهم رائحة المعارضة لاولئك السلطويين.وتكمن المفارقة في ان واجب السلطويين هو حماية المواطنين من الابتزاز، واذا بهم يمارسونه بانفسهم ، ويخترقون بذلك القيم والموازين الدينية والقانونية والاخلاقية والانسانية والاجتماعية والحضارية. ان تهديد الخصوم السياسيين (بالملفات) المزعومة لم يسفر عن حصيلة حقيقية تدل على التجريم وهنا يثار التساؤل هل كان التهديد بكشف الملفات محظ فقاتع أم ان الملفات المهمة المهّدة بها كانت موجودة، ولكنها سرعان ما اختفت أو تم التعتيم عليها، بعد أن تمت الاستجابة من قبل الخصوم لما اراده كبار السلطويين ؟ وعلى التقدير الأول : فاننا أمام مهزلة لا تُمحي من ذاكرة العمل السياسي في العراق.. انها مهزلة الكذب ، والكيد ، والاستغلال البشع للسلطة... وعلى التقدير الثاني : فانها كارثة بحق الشعب والوطن..لماذا لا تتم احوالة تلك (الملفات) الى القضاء لينال أصحابها جزاءهم (الصدر،مصدر سابق) وعلى ما يبدو هناك طرق متنوعة للابتزاز السياسي في مجتمعنا العراقي منه على سبيل المثال لا الحصر:

- 1- ان تهديد الخصوم السياسيين بالملفات المزعومة لم يسفر عن حصيلة حقيقية تدل على الجريم وهنا يثار التساؤل ،هل كان التهديد بكشف الملفات محظ فقاتع.
- 2- تهديد الخصوم بالقتل والخطف.
- 3- تهديد الخصوم بالانتزاع المادي.
- 4- الفضائح الجنسية والفيديوهات الشخصية(محمد،2019، مصدرسابق).

لذا فان التشوه في الصراع السياسي المتمدن يظهر حين يحتكم المتصارعون الى ادوات غير نبيلة لازاحة منافسيهم.. وقد يقول البعض على سبيل العبث ان النبيل من لوازم الاخلاق، وبين السياسة والاخلاق مسافة فراغ ،وعدا ذلك فقد انتج ملف الهجوم والدفاع، المتخندقين في الفئوية والشخصانية المفرطة، وظائف مشوهة للناطقين باسم المتسايقين الى منصب ، اذ توزعوا وبعضهم من كابينة واحدة على لغات متناقضة ومتفرقة، ومغشوشة في اغلب الاحيان، وقد يبدو ذلك مربكاً للمحللين الذين يعنون برصد حقيقة المواقف والنيات، لكنه صار بضاعة رائجة لتقوات الاعلام التي كانت بحاجة كل من زاوية ولائها وهدف خدمتها الى تضارب الخطوط في الكتلة الواحدة، ما يفتح باب الروايات والتكهنات والمعلومات الساخنة، والمثيرة لغبار المعارك والابتزاز(الاعسم،المصدر سابق).

كما ان حقيقة الابتزاز السياسي، ليس حكراً على الأفراد فقط، فهو يمتد ليشمل التكوينات الاجتماعية على اختلافها، والمؤسسات والمنظمات، ووسائل الاعلام، وصولاً للدول والأنظمة السياسية، والابتزاز السياسي عموماً هو صورة من صور الاستغلال او هو أكثر أنواع الابتزاز رداءة وسوءاً على الإطلاق، وهو موجود من بدء الخليقة ومستمر إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. ولكنها تشكل مدخلاً مهماً للحديث عما هو سائد هذه الأيام في مختلف مناحي حياتنا، بدءاً من المدارس والجامعات إلى المؤسسات والشركات مروراً بالوزارات والهيئات والمجالس المنتخبة، والمعينة، والأحزاب، وصولاً للحركات المطالبة بالإصلاح والتغيير، وهي آخذة في الاتساع بالرغم من المحاولات الحكومية المتكررة محاصرتها قانونياً من خلال تطوير التشريعات وتغليظ الإجراءات العقابية(نوايسه،2014: ص1).

وفضلاً عن ذلك ايضا، ثمة اختلافات طبيعية داخل الكتل السياسية، وهي بائنة لكل المحللين، ولها ما يبررها في شرائح تتوزع على ولايات وزعامات وحسابات متباينة، لكن غير الطبيعي، وعميق التشوه، هو تصنيع التضارب في الآراء، وركوب التنافس مركب المخاتلة، وهذا يشد والآخر يرخي، وهذا الى اليسار وصاحبه الى



مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانية والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

www.jalhss.com

Volume (56) August 2020

العدد (56) أغسطس 2020



اليمن، بل وحيانا يدخل بعضهم في صوتين متضاربين في سياق قضية واحدة، والهدف من كل ذلك، كما يعتقد اصحاب هذا الاختراع محاولات جس النبض، او إرباك المنافسين، او إطلاق رسائل عابرة للحدود، او التهديد المبطن، الامر الذي اوقع محللين معتبرين ومراسلين معروفين وساسة دول في حيرة ترسيم ما يجري، او مطب عجلة الحكم، او خطايا سوء التقدير (الاعسم، المصدر سابق).

ولا بد من أن استدرك فأذكر، أنني لا اقصد الاحتجاج المنطقي وممارسات أي نوع من الضغوط السلمية التي تكفلها كل القوانين والأنظمة المتبعة والمقررة عالمياً، فهذا حق للناس وعليهم أن يتمسكوا به ويدافعوا عنه، ولكن الإشارة مهمة هنا، فما يجري هذه الأيام في كل مناحي حياتنا يتجاوز حدود الظاهرة ليصبح جزءاً من الثقافة المجتمعية، فأصبحت العملية متبادلة بين الطرفين المواطن والمسؤول، والابتزاز بهذه المعاني التي تم ذكره، خطير بكل المقاييس، وكفيل بنسف منظومة القيم الدينية والأخلاقية، والاجتماعية، التي تحكم حياتنا وتصنع إنسانيتنا، فلقد توغلت هذه الثقافة وتأصلت أكثر فينا، مواطنين ومسؤولين، وأصبحت متلازمة يومية في كل تصرفاتنا وسلوكياتنا، ولا بد لنا من الخروج من دائرة التأشير والانتقاد إلى دائرة الفعل المؤثر، وأولى هذه الخطوات تكريس مفهوم العدالة من قبل الحكومات استناداً إلى مرجعيات 'مقدسة' و 'مؤسسية'، وان نسعى جميعاً إلى صياغة عقد جديد في العلاقة بين الناس وحكوماتهم تضمن لكل طرف حدود واجباته وحقوقه دون استثناء وتمييز. ومن المؤسف والمحزن والمؤلم، أن تكون نظرة البعض لهذا الوطن قاصرة على المكاسب والمنافع حسب، في ظل ظروفه الصعبة، والتي ما مرت عليه لحظة تاريخية منذ أن كان الأ وكانت المخاطر من حوله تهدده في وجوده ومستقبله (نوايسه، مصدر سابق: ص 1).

وعلينا التذكير دائماً بحقيقتين معروفتين لدى الجميع، الأولى، ان الدول المجاورة (المؤثرة) في تضاعف الازمة تتوزع على قطبين متناظرين (إيراني وسعودي) وإن كانا يتعاملان معها بكفاية من الحذر والسلاسة وتكرار القول انهما يحرصان على امن ومصالحة وسيادة العراق واحترام خيار العراقيين في طريقة الحكم المناسبة لهم، والثانية، ان الجماعات العراقية كانت تعرف ذلك جيداً، وبدلاً من النأي عن التناحر بين دول الجوار، او توظيفه في التغلب على الازمة، فقد مضت في التعاطي معه شوطاً بعيداً، بل ان الغارات الاعلامية على هذه الدولة من دول الجوار او تلك والطعون بسلامة نيات هذا الجار او ذلك قد غطت وجه الازمة وبداء، من زاوية معينة، بان فرقاء التنافس على رئاسة الحكومة العراقية الجديدة يصارعون بعضهم بالنيابة عن الدول المجاورة بتحدث هنا عن حصيلة تصريحات وبيانات رسمية ولقاءات صحفية، متداولة على نطاق واسع، حفلت بالمعطيات والوقائع والاثهات والدفوعات، وأشرت الى صورة مخزية عن حمية توظيف الدعم الخارجي المالي والسياسي والاعلامي والدبلوماسي في السجلات، حامية الوطيس، لكسب التنافس، ولا نتحدث عن خفايا واسرار وتقارير وروايات مخيفة عن سيناريوهات واموال طائلة وإملاءات وخطوط حمر كانت تعرف، في كل مرة، صيغ اتفاق وتسوية يتوصل لها اصحاب الازمة، ومما له مغزى، فان ماكنة اعلام كل فريق من فرقاء الازمة تكلفت انتاج وكشف خطايا الفريق الآخر، وقد تفنن الجميع في تسريب تلك المعلومات الى الواجهات العامة، وبالنتيجة، الى منازل العراقيين الغاضبين حيال هذا العبث، وهذه الدوامة (الاعسم، المصدر سابق).

كما يمكن اكتشاف صور الابتزاز الحقيقي حينما يبرز التشوه اكثر فاكثر في التأويلات التي يطلقها الساسة على اتصالاتهم (الحميمة) بالدول المجاورة، إذ يتحدث البعض عن رسالة كان يحرص على اوصولها الى الدول المجاورة طلباً لتحسين العلاقات الاخوية مع العراق، ومساعدته في درء دورة العنف، وفي اعادة البناء، او دعوة "برينة" لتطمين الجار الى نيات العراقيين السلمية صوب المستقبل، فإذا كان هذا حقاً هدفاً لتلك الاتصالات، فانه سيكون اكثر نفعاً وامكانية للتحقيق لو تم بالطرق الدبلوماسية وفي ظروف اخرى مواتية ومسبوقة باجواء الثقة والاستقرار ومن قبل حكومة شراكة تعي اهمية اطفاء بؤر التوتر مع الجيران، والسعي الى كسب دعمهم بكرامة تليق بشعب يستحق الكرامة، مرتين، مرة من قبل المتنافسين على السلطة، ومرة اخرى من قبل الدول المجاورة (الاعسم، المصدر سابق).

ففي ظل دوامة هذا الصراع والابتزازات السياسية والقاء الضوء من قبل الساسة على الخطوط العامة لبعض من تفاصيل الحياة السياسية في العراق؛ فقد بدت الصورة غاية في الضبابية والقمامة، وظهرت غالبية الأطراف السياسية وهي متمسكة بثوابتها الخاصة رغم ما تعلنه عن نجاحها أو قرب ذلك النجاح على عقد "صفقات" توفيقية للوصول الى أهدافها رغم عمق الاختلاف والخلاف بين تلك الأجنات. اذا نجد العاصمة العراقية بغداد تشهد وعدد من المحافظات مظاهرات حاشدة بين حين واخر للمطالبة بالاصلاح وتغيير الوضع في العراق احتجاجاً على الفساد المالي، والإداري، خاصة مؤسسات الامن والدفاع في العراق تعاني من مشكلة الفساد كما هو الحال في



الحكومة والدولة العراقية ويصعد هذا الفساد الى قمة الهرم. إذ ان شراء المناصب في الحكومة يتم التعامل معها بلغة البورصة التجارية وسوق العملات (محمد، مصدر سابق، 2015).

لكن الابتزاز السياسي الذي هو جزء من التشوّه السياسي، يبرز في غياب الموقف الموحد المفترض بين لجنة العملية السياسية حيال النشاط الارهابي الذي تركز على ضرب هيبة الحكومة (الدولة) وتفكيك ثقة السكان بجدارة وسلامة المنظومة الامنية واشاعة التذمر الشعبي من استمرار تساقط المدنيين الابرياء، ففيمما يسعى القابضون على القرار السياسي الى تحشيد الرأي العام ضد القوى المعادية للعراق وترميم هيبة الحكومة المتداعية بواسطة تشديد السيطرة الامنية وفرض المزيد من الخناق على فتحات الحركة المدنية من عبر الاحياء الشعبية المكتظة بالسكان، ومراكز المدن (بخاصة العاصمة) والتضييق على الطرق التي تربط المحافظات، يصر منافسوهوم ومعارضوهوم (العراقية واصوات اخرى) على القاء المسؤولية على الحكومة ورئيسها والتشكيك بالخطاب الامني الرسمي عن علاقة القاعدة وحلفائها بالتجويرات المروعة، وقامت اقلية الاعلام المرتبطة والمتقاطعة مع المعارضين بتجهيز سلسلة من الروايات والتوصيفات الكيفية عن اهداف الضربات الارهابية (الاعسم، المصدر سابق).

بالرغم من ذلك لا يكاد يمر نهار، دون أن نسمع عن إضراب هنا، أو اعتصام هناك، أو توقف جزئي للعمل، وجلها تطالب بمزيد من المكاسب المادية والوظيفية، وقد تعزز هذا الأمر أكثر وخرج الناس عن طورهم المعتاد في الاحتجاج، وإدعاء المظلومية، وغياب العدالة في إعطاء الفرص، بشكل غير معهود في الشخصية العراقية بعد ما يسمى بالربيع العربي، وساهمت سياسة الاسترضاء، والتسكين والتخدير الموضعي التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة دون أسس واضحة ومرجعية محكمة، إلى سيادة حالة الفلتان، والاستقواء والتمرد، وطلب المزيد، تلك السياسات التي لم تسعى للأسف لإقتراح حلول جذرية تضمن رفع المظالم عن كل الناس، فكان الخيار الأسهل مرحلياً هو الاستيعاب المؤقت، والترحيل لتتراكم الأزمات وتعمق، ولإلنصاف فالأمر لا ينطبق فقط على الموظفين العاديين، بل يتعدى ليشمل بعض أعضاء طبقة النخب السياسية، الذين سرعان ما يعلنوا احتجاجهم ورفضهم وتمردهم أحياناً على أمل أن ينالهم من الرضا وسياسية الاحتواء من جانب آخر، أو يتلقوا وعداً بأنهم في الذاكرة (نوابسه، مصدر سابق: ص1).

اذ كشفت التقارير، بان تجارة المناصب وصلت الى شراء منصب وزراء في الدولة العراقية خاصة في المراحل الاولى من تشكيل بعض الحكومات العراقية. حيث ان وزارتي الدفاع والداخلية ينظر اليهما كمصدر للحصول على الرشاوي والعمولات بسبب ما تتمتع بهما موازنة الامن والدفاع. في هذه الحالة فان من يحصل على المنصب سوف لا يكون امينا ولا وفيا للوطن بقدر ما يسعى إلى حصول الكسب المادي وتحقيق الثراء. فقد شهد العراق العديد من الوزراء واعضاء في البرلمان وقيادات من الخط الاول متورطة في الفساد. وهذه الشريحة عادة تعمل على بناء الثروة وتصديرها للخارج بعيدا عن الرقابة والمتابعة. لتتحول الامن والدفاع الى مجموعات تقاتل بعيدا عن المهنية والدافع الوطني. كذلك يرجع تدهور الامن في العراق الى غياب المقومات الاساسية للامن والدفاع بالاضافة الى الفساد والتسييس، فلا يوجد أمن بدون نظام سياسي مستقر وهذا غير متوفر في الحالة العراقية (محمد، مصدر سابق 2015).

فمنذ عام 2003 ولحد الان يعيش العراق أحتقانا سياسيا وترجيلا للزامات من أجل بقاء أطراف ألسياسية في السلطة ادارة الدولة، فمهما اختلفت هذه الأطراف تتفق على الاستمرار والمصالح، والازمة في العراق تزداد تعقيدا فضلا عن ذلك فقد استغل تنظيم داعش ضعف قدرات الامن والدفاع العراقية، لتشن سلسلة من العمليات وفرض سيطرته على بعض المدن بالكامل منها محافظة نينوى والانبار واجزاء من محافظة كركوك وصلاح الدين وديالى وقسم من اطراف وحزام العاصمة بغداد. ومما يزيد من عوامل تدهور الامن والاضاع العامة في العراق البنية السياسية المبنية عليه السلطة و الحكومة في العراق بطريقة معقدة ومركبة تؤدي الى اختلالات لانهاية لها. (محمد، 2019، مصدر سابق).

وبدلا من تحشيد الارادة الوطنية لاطراف العملية السياسية بمواجهة بؤر الارهاب والانطلاق من الغيرة على حياة المواطنين الابرياء، وتأمين مسيرة البناء والتأسيس والشراكة، فقد تشظت المواقف بين المتصارعين الى اعتبارات فوية وشخصية وكيفية وانانية حيال قضية تهدد مستقبل الوطن ولاتتحمل الاختلاف والاجتهاد والانشقاق، ففيمما لعب الارهاب المسلح طوال الفترة السابقة في ساحات مفتوحة، ومنها الى ضرب حلقات تقع في قلب العملية السياسية. وان ابراز قضية الابتزاز كاحد القنوات ممارسة عملية التشوّه السياسي من إشراك تلك الدول في التجاذبات الجارية على منصب رئاسة الحكومة، الامر الذي فاقم استعصاء الحل، وضاعف التصلب،



ودس سوء القصد وانعدام الثقة واجواء التآمر بين المتنافسين والمتحاورين، واحاط العملية السياسية وفئاتها (وهو الاكثر فجاعة) بالشكوك في نزوجها وقدرتها على النهوض بمهمة قيادة البلاد الى بر الامان((الاعسم،المصدر سابق)). لا يختلف اليوم إثنان ، في طبيعة ما يدور على الساحة السياسية العراقية، من صراع بين مختلف الأحزاب السياسية المهيمنة على الحكم من خلال كتلتها السياسية الممثلة في مجلس النواب والحكومة، كما ولا يختلفا ، بأن جوهر هذا الصراع يتمحور حول مطالب وأجندات هذه القوى الخاصة، قبل أن يتمحور حول المصالح العليا للشعب والوطن(الفضلي،2008).

نلاحظ، ان ثمة الكثير من المتابعين والاعلاميين والساسة لا يجدون غضاضة في هذه اللعبة، التي يسمونها احيانا "تقاسم الادوار" وقد يعدونها من بعض لوازم الديمقراطية الناشئة، لكن القليلين منهم يتابع الاثار السلبية لهذه اللعبة على الجمهور المتابع، القلق، المهموم، الخائف، والساخط على ما يجري، وهو وحده الذي دفع ثمن تلك الدوامة السياسية بما يمثله من الملايين العاطلة عن العمل والموظفين الصغار والعاملين على الارصفة والمهمشين والارامل، هذا عدا حقيقة ان صناعة الغش وتقاسم الادوار المسرحية والضحك على الذقون ليست من مفردات رسالة الاعلام النبيلة، الحقيقة والتتوير، وعدا حقيقة موازية رصدها القريبون من يوميات الصراع الذي إذ انقلبت الكثير من المسرحيات على اصحابها وثرمت طاحونة الازمة لاعبين مضوا بالتمثيل شوطا بعيدا(الاعسم،المصدر سابق). في عمليات الابتزاز على الساحة السياسية العراقية.

اي ان أدولة العراقية تعاني من خلل بنيوي يمتد الى كافة مفاصل الدولة والمؤسسات في حياة العراقيين . ومايزيد المشكلة تعقيدا هو الابتزاز ومطاوله الاطراف المشتركة بالعملية السياسية والاستمرار للتمتع بالامتيازات على حساب دون تحقيق اي تطور للمواطن العراقي في مختلف المجالات . لذا ما تقوم به الحكومة من جهود بنقل قادة او وضع خطط قد لايجدي نفعاً، وسوف لا تحل المشكلة الحقيقية وهي البناء الخاطيء، ما يحتاجه العراق هو معالجة وليست اصلاحات سطحية . فالمشكلة في العراق اوسع من الاجهزة الامنية والدفاع، لذا لا يمكن حلها الا بعد مراجعة الدستور العراقي. ووضع الخطط إستراتيجية ، بشرط أن تخضع للرقابة والمتابعة المركزية وهذا غير متوفر في الحالة العراقية التي تعيش فوضى عارمة لم تشهدها دول المنطقة(محمد،مصدرسابق،2015).

والابتزاز في المجتمعات بصورة عامة او بالدول له ابعاد كثيرة واثار وخيمة تتركز في انتشار الفساد في العملية السياسية وفقدان الثقة بالقوى السياسية في قيادة البلد، كما تؤدي الى تعطيل العملية السياسية وتشويه الرموز السياسية. كما يعد الابتزاز جريمة يعاقب عليه القانون كونه تعدي على حقوق المواطنين في مؤسسات الدولة والمجتمع.بالاضافة الى ذلك في كثير من الدول العالم تقوم فئات ذات سطوة مادية او معنوية في المجتمع من اصحاب النفوذ من نخب الحاكمة والسياسية والامنية بالتعاون والتعاوض مع بعضها البعض لا يصلح المرشح اذالك او اسقاط هذا الحزب او ذاك باستخدام المال والنفوذ والحظوة والمكانة... والخ .كذلك التهديد بالانسحاب من العملية السياسية او عدم التصويت على بعض القوانين والمساومة على ذلك في مقابل تحقيق بعض المطالب لمكون او حزب ، فضلا عن ذلك يمكن ان نجد عمليات الابتزاز السياسي على مستوى العلاقات الدولية تقوم بعض الدول العظمى باستغلال بعض الحوادث والقضايا الداخلية لابتزاز الانظمة السياسية والحاكمة في هذه الدول.(محمد،مصدرسابق،2019).

وعليه وبناء على ما سبق، وبهذه الصورة المركبة والمشوهة من الابتزاز السياسي نجد انعكاس حالة الوضع السياسي العراقي على مجمل العملية السياسية وتخرج من اطارها الطبيعي كمجرد انعكاس لازمة حكومية تتعلق باداء الحكومة الحالية حسب، بل لتكشف عمق هوة الخلاف بين الكتل السياسية الممثلة في مجلس النواب ومكوناته لتلك الحكومة، وتظهر مدى استعدادها للمساومة لضمان مصالحها الخاصة ككتل سياسية مبنية على اساس من المحاصصة حتى لو كان ذلك على حساب المصلحة العامة للدولة العراقية ومواطنيها.

لذ أصبح الابتزاز سلوكاً معروفاً بين سياسيين عراقيين فاسدين، ورجال أعمال، في ظاهرة اختلطت فيها الأهداف السياسية بالجشع المالي، والمصالح الحزبية والشخصية عبر صفقات، تتلم الاقتصاد العراقي، وتفسد العلاقات السياسية وتستبدلها بالعلاقات، "الشللية"، و"المصالحية" فقد شهدت الساحة السياسية العراقية منذ 2003 قيام أشخاص بتهديد شخص أو حزب أو جماعة، لإجبارهم على الاستجابة إلى الشروط السياسية والمالية التي يضعها الشخص الذي يقوم بالابتزاز، وتشير متابعات المراقبين للشأن السياسي العراقي إلى إن أبرز من مارس الابتزاز بحق الشخصيات السياسية والاقتصادية ورجال العشائر في العراق، من قبل مالكي بعض القنوات الفضائية اتجة السياسيين وفيما بينهم. في سباق الابتزاز للمسؤولين(المسلة،2015: ص1).



ومن أجل الحصول على الأموال، باختراع الأخبار، أو تسريب الملفات والوثائق، التي تبرز من خلالها مسؤولين في الدولة، والأحزاب والكتل السياسية، لذا استطاع المال السياسي الفاسد، من كسب الكثير من مالكي الفضائيات العراقية، وسياسيين ونواب، إلى أجدته التي تسعى إلى تخريب العملية السياسية، وتوسيع رقعة خلافات الأحزاب والكتل السياسية. كما تحولت تلك القنوات إلى منابر شتم وسب، وتجاوز على الكثير من الجهات والأطراف السياسية، فيما تنضح الصورة بشكل كامل خلف الكواليس في الكيفية التي تتفاوض فيها تلك القنوات مع من يدفع أكثر لكي لا يتم استهدافه. وكشف تقرير لـ "المسلة" نهاية 2014، عن التنافس الإعلامي، الذي هو واجهة لصراع سياسي على المناصب والمغانم بين سياسيين ورجال اعمال وتجار موافق، وغالبا ما يكون مصدر أموال صفقات الفساد السياسية والتجارية، عمولات على المناصب وتغطية السرقات، غالبا ما يجد له العاصمة الأردنية، مكانا مناسباً بين سياسيين ورجال اعمال، وفي 2015، دعا رئيس البرلمان العراقي سليم الجبوري إلى القضاء على ظاهرة المال السياسي التي شوّهت العملية الديمقراطية (المسلة، 2015: ص 2-3).

ومن صور الأخرى للابتزاز السياسي في العملية السياسية العراقية أيضا عندما حظى موضوع تشكيل الكتلة الأكبر لمجلس النواب لغرض تسمية رئيس الوزراء للحكومة، من المفروض ان تجري مشاورات تشكيل هذه الكتلة في مسارها الطبيعي من دون تجاوز الحدود الزمنية المعقولة الا ان الخروقات والانتهاكات التي صاحبت عمل المفوضية المستقلة العليا للانتخابات ومن ثم اعلان النتائج النهائية للانتخابات في كل مرة، وتدخل مجلس النواب في اصدار قرارات لاعادة تدقيق نتائج الانتخابات والتجاذبات السياسية والخلافات العميقة بين الاحزاب والتحالفات افضت الى هذه المساحة من الفلق والترقب والتعثر في هذا المسار مما يؤثر كثيرا على مصداقية العملية الانتخابية في كل مرة بالعراق، وسوف يؤثر بالتأكيد على الاستحقاقات المقبلة مع استمرار حملات التشكيك بالخطوات السياسية لتشكيل الحكومة المقبلة وخلافا لما هو متوقع تعمد احزاب وكتل سياسية على تعميق هوة الخلاف مع اطراف اخرى من اجل الحصول على المزيد من المكاسب السياسية ويستمر زعماء بعض التحالفات في ممارسة الابتزاز السياسي ووضع الاستحقاقات الدستورية في زاوية حرجة بما يهدد موضوعه انعقاد الجلسة الاولى لمجلس النواب وموضوعه تشكيل الحكومة في اغلب الاحيان موضع لا يحسد عليه، اذ يضطعون بهذا الدور للابتزازي ويصرون على ممارسة الضغوط حتى اخر لحظة من اجل كسب المزيد من النقاط لصالح احزابهم وليس لصالح ناخبهم ووطنهم من خلال عدم الافصاح عن مواقفهم الحقيقية او الاعلان عن توجهاتهم المقبلة (شمخي، 2018: ص 1).

كما أكد بعض القيادات السياسية الحاكمة على سبيل المثال القيادي في حزب الفضيلة الإسلامي الشيخ عادل الساعدي في احد لقاءاته، أن المرحلة العراقية المقبلة تتطلب وحدة الموقف الحازم لرفض الابتزاز السياسي واعتماد اساليب العنف وسيلة لتحصيل المزيد من المكاسب التي تتجاوز السقوف العادلة للاستحقاقات ورفض كل الوسائل غير الدستورية. وقال في تصريح له اورده المكتب الإعلامي لحزب الفضيلة الإسلامي، ان مراعاة الثوابت الوطنية والاساسات الصحيحة لبناء الدولة يجب أن تكون حداً فاصلاً في تشكيل حكومة قوية أمينة تضع المواطنة اساساً لمنهجها، وشدت، على ضرورة وضوح الموقف والرؤية تجاه السياسة الخارجية بما يحقق مصلحة العراقيين ويبعدهم عن الانزواء في محاور متخاصمة تستنزف مقدرات البلاد وتجعله ميدانا للتصفيات السياسية والصراعات الفئوية (الساعدي، 2017: ص 1).

كما جاء في احدى لقاءات النائب عن التحالف الوطني توفيق الكعبي لـ "عين العراق نيوز" تحذراته من انعكاس الابتزاز السياسي الذي تمارسه بعض الكتل السياسية على سلامة وامن المواطنين. وتضاف، ان بعض الكتل السياسية تحاول كسب مصالحها السياسية والمالية بالتجاوز والتعدي على الحدود القانونية من خلال ابتزاز الآخرين، "مشيرا الى ان"، المواطن العراقي بدء يكشف عن الفساد لدى بعض الاطراف السياسية. ودعا " رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي السابق الى مواجهة مخاطر ابتزاز بعض الكتل السياسية للآخرين وتجاوزها للقواعد القانونية" (الكعبي، 2015: ص 1). بالاضافة عن ذلك نقل الفرات نيوز عن عقدت الأمانة العامة لحزب الفضيلة الاسلامي اجتماعها الدوري في المقر العام للحزب ببغداد، برئاسة الامين العام هاشم الهاشمي وحضور اعضاء مجلس النواب ومدراء مكاتب الحزب وامناء المحافظات، معلنة رفضها "للابتزاز السياسي ومحاولات حرق العملية الديمقراطية عن مسارها". " وجرى خلال الاجتماع بحث تطورات الشأن السياسي وسبل الخروج من الأزمة الراهنة، اضافة الى الملفات السياسية المحلية الخاصة بالمحافظات". وشدت البيان على " ضرورة الوعي لتحديات المرحلة الراهنة وما يعيشه البلد من أزمت خانقة"، مؤكدا التزام حزب الفضيلة الاسلامي وكتلته



البرلمانية "بالعمل على بناء الدولة الحرة الكريمة العادلة بالتعاون مع جميع القوى الخيرة والوقوف بوجه الابتزاز السياسي ومحاولات حرف العملية الديمقراطية في العراق عن مسارها الصحيح" (الهاشمي، 2015). بالإضافة الى ذلك لقد ساهم الشعب العراقي مساهمة مباشرة في إيصال العملية السياسية الحالية إلى هذا المأزق الحرج، لأنه استخدم حقه الدستوري وصلاحياته الكاملة بحرية في انتخاب ممثليه الشرعيين للبرلمان العراقي، لكنه أهمل ذلك الحق عن قصد أو بدونه، وتجاهل مقومات ومبادئ وأصول اللعبة الديمقراطية المتعلقة بنتائج تلك الممارسات الدستورية، وابتعد عن المصلحة الوطنية العليا بضرورة الإمعان والتفكير والسؤال عن الشخصيات المرشحة للانتخابات البرلمانية، بغية تطوير عمل المؤسسات التشريعية، وضمان تسليم مفتاح خزينة الدولة، وبقية مؤسساتها وأجهزتها العاملة والتابعة لها إلى أيدي أمينة، لكن الرياح الصفراء حملت وفقاً لمبدأ الانتخاب العشوائي من خلال تحويل المحافظات إلى دوائر انتخابية واحدة بأسماء بلا تاريخ سياسي أو اجتماعي أو حتى ثقافي، لاعتراض معنى الاختلاف في زمن التحديات، تمارس دوراً تخريبياً في إشاعة الفوضى السياسية في البلاد، مستخدمة ثقافة الابتزاز السياسي دون اكثرات ويمكن إن يكون بدون وعي (الصافي، 2012: ص 1-2).

كما أشار المراقب العراقي ان النصاب يعد شرطاً أساسياً لشرعية الجلسات البرلمانية وما يتمخض عنها من قرارات أو تصويبات وفي ذات الوقت يمثل أحد الأدوات التي تستعمل في الممارسة البرلمانية، إذ لا يوجد إلزام يشترط على النائب حضوره إلى الجلسات بعد أن يؤكد حضوره في مبنى البرلمان. ذا عهد العراقيون مصطلح كسر النصاب بشكل كبير مع عرض أي قضية إشكالية أو جدلية، حيث تسعى الجهات المعترضة إلى كسر النصاب مما يعرقل مناقشة أو التصويت على الموضوع محل النقاش وقد ترافق مع هذه الممارسة شيوع مفهوم الابتزاز السياسي ومبدأ صفقات التسوية التي يتم تقديمها على ما يتم في الجلسات عبر الممارسة الديمقراطية التقليدية (الراشد، 2018: ص 1). على سبيل المثال لا الحصر في كل سنة يواجه مشروع قانون موازنة تعطيل أو تأخير الأمر الذي يبقى الكثير من المستحقات الضرورية تراوح مكانها خاصة فرص التعيينات وغيرها محل مساومات من قبل الكتل السياسية مما يؤدي حالة من الاحتقان والاستياء لدى المواطن في الشارع العراقي من هذه الممارسات البرلمانية بسبب ممارساتهم لتصفية حساباتهم عن طريق الضغط والاكراه والصفقات والابتزاز لغرض تمرير مشاريع وقوانين الدولة.

اضف الى ذلك انه لأمر مؤسف ومؤلم ان يتحول العمل الديمقراطي في العراق الى عملية ابتزاز وغنى وفساد ويتمتع به نواب البرلمان وعناصر الحكومة في العملية السياسية، بسبب انحراف العملية الديمقراطية في بلدنا. فالديمقراطية وممارستها في كل الدول الديمقراطية في العالم أصبحت عنصر بناء وتنمية واستقرار وحدانية والازدهار الاقتصادي لكنها في بلدنا تحولت الى عنصر تخريب بسبب عدم فهم الحكومة لدورها في الإدارة وعدم ممارسة النواب لدورهم الحقيقي في التشريع والرقابة، فعلا لقد ابتلينا بحكومة ضعيفة ومجلس ابتزاز شخصي وشعب متخلف ينتخب هؤلاء النواب. فضلا عن ذلك كيف يمكن لحكومة، وممثلي الشعب في البرلمان المفترض إنهم وطيون ويرعون مصالح بلادهم الذين يعملون بالأجندات والتوصيات والأوامر والأموال الخارجية، ان يسيروا بالأمة العراقية إلى شاطئ الأمان مع الآخرين، إن الكتل الوطنية المؤمنة بقضية واجبة السياسي تجاه حماية مصالح شعبها، عليها ان تتخذ إجراءات وخطوات شجاعة تستبقي هذا اللغظ، وترد بحكمة على تلك اللغة الدائرة والمتلاعبة بالألفاظ، وتعلن عن دورها المصيري في إعطاء فرصة أخرى للشعب العراقي، لكي يعيد حساباته الوطنية والسياسية والاجتماعية، من أجل صياغة فجر جديد لأمة عانت ولا زالت تعاني من نكبات الماضي المظلم، عبر تقديم طلب حل البرلمان العراقي وإعادة الانتخابات التشريعية، لكي تكون عملية مفصلية في تاريخ العراق، مع العمل على تكليف لجنة برلمانية حالية لدراسة إجراء بعض التعديلات الدستورية ومنها تحويل النظام البرلماني الفاشل حالياً إلى نظام رئاسي، وإلا فعملية بيع الوطن وقراراته السيادية إلى دول الجوار لن تبني لنا دولة مستقلة قابلة للبقاء طويلاً.

رابعاً: خاتمة البحث.

لا بد لنا ونحن شارفنا على الانتهاء من هذا البحث في تحليل ظاهرة الابتزاز السياسي، تحديد اهم الاستنتاجات حول الموضوع وتقديم بعض معالجات والتوصيات والمقترحات، لرصد احتياجات المجتمع ومتابعة ما يطرأ عليه من مشاكل ومتغيرات سلوكية وفكرية، لغرض الاسهام في التوعية والإصلاح والعلاج بطرق علمية مدروسة.

**أولاً: استنتاجات البحث.**

- 1- الابتزاز السياسي هو نوع من الضغط المادي او المعنوي المباشر الذي يقوم به شخص متنفذ او صاحب سطوة في اي موقع من مواقع الدولة ضد مسؤولين اخرين بهدف الحصول على مواقع او امتيازات او غيرها.
- 2- قيام المسؤول السياسي مهما كان موقعه او منصبه من نفوذ اقتصادي او امني او حزبي او... الخ بالاستفادة من الاموال او الممتلكات العمومية او غيرها بطرق غير قانونية، ويمكن مقارنة الابتزاز بالاتجار بالمنصب.
- 3- للابتزاز السياسي ابعاد خطيرة في المجتمع من ابرزها انتشار الفساد في العملية السياسية مما يؤدي الى فقدان الثقة بالقوى السياسية في قيادة البلد.
- 4- يعد الابتزاز جريمة قانونية يعاقب عليها القانون بسبب ما فيها من تعدي على الاشخاص وعلى سمعتهم وممتلكاتهم.
- 5- يؤدي الابتزاز السياسي الى تعطيل العملية السياسية وتشويه الرموز السياسية مما يؤدي بالآخر الى تعكير الجوي السياسي ونشأة الاحتراب بين السياسيين وحيانا بين الكتل السياسية.
- 6- ان من بين اهم مطالب المبتزين هو الموافقة على تمرير مشاريع تخص شخص او مؤسسة او حزب له علاقة ظاهرة او مبطنه بالمبتزين.
- 7- يكون من اثار الابتزاز التسقيط السياسي للاخرين المشاركين في العملية السياسية
- 8- تهديد الساسة الذين يكون لنشاطهم الساسي تاثير على صنع القرار السياسي من قبل ناشطين او حزب او حتى دول من اجل ارغام الاخر على قبول ما يعرض عليه املاءات معينة.

ثانياً: المقترحات وتوصيات

- 1- ضرورة تكامل وقيام جميع الأجهزة المعنية في الدولة، كل في مجاله عمله بمحاربة و مكافحة هذه الظاهرة من اجل عدم التعدي على الحقوق للمواطنين، خاصة قيام جهاز الامن والشرطة المجتمعية والقضاء بتطوير أدواته في مواجهة هذه الجريمة في المجتمع
- 2- قيام الجامعات والهيئات الحكومية والمراكز المختصة بمؤتمرات بورشات وندوات عمل علمية بإجراء مزيد من الدراسات الميدانية الشاملة على قضايا الابتزاز والعمل على تحليل أسبابها للخروج بحلول عملية وواقعية.
- 3- وضع سياسات لتطوير القيادات السياسية تتوافق مع المتغيرات المختلفة، وتتكيف مع التحديات المعاصرة وزرع الرقابة الذاتية التي تنبع من داخل التوعية المجتمعية والفردية بمخاطر الوقوع بالابتزاز لتحقيق التآخي والتعاون بين الساسة وتحصين الجميع بالاخلاق والشرف والنزاهة والامانة واثارة القيم الرجولة الموروثة في مجتمعاتنا الاسلامية .
- 4- ضرورة الكشف عن طرق الابتزاز السياسي والعمل على معالجته و تكثيف الجهود بالتعاون والتنسيق مع الهيئات والمؤسسات الحكومية وعدم الانصياع وعدم اللين والخضوع للمبتزّ مهما تهدّد وتوعّد وحلّ كثير من قضايا الابتزاز بكل سرية والمحافظة على السمعة.
- 5- مساعدة وتأهيل ضحايا الابتزاز وفق برامج معينة مع توجيه الضحايا في المجتمع بتقديم الشكاوى ضد المبتزين لردعهم عن طريق ايجاد قنوات آمنة تصل من خلالها ضحايا هذا النوع من الجرائم لمعالجة أمرها بصورة سرية.
- 6- ايجاد آليات محددة لعلاج مشكلة الابتزاز تتسم بالسرية والخصوصية والحسم من خلال الجهات الحكومية ذات العلاقة كمجلس القضاء الاعلى والمؤسسات التنفيذية المختصة وعدم ترك الأمر لاجتهاد الأفراد ، ومن دون معاقبة الفاسدين في الدولة .
- 7- ايجاد برامج توعية منظمة بشكل دوري من خلال وسائل الاعلام المختلفة تخص الابتزاز ومسبباته مع التركيز على عدم الإثارة الإعلامية وإعطاء الموضوع حظه الحقيقي مع ايجاد قاعدة بيانات إحصائية تسجل الحالات الخاصة بالابتزاز في المجتمع، وإقرارها بشكل مستقل في التقرير السنوي للدولة
- 8- ضرورة نشر ثقافة المكاشفة والمصارحة، ووضع العقوبات المناسبة لهذا الجرم والكفيلة بردع المبتز والحد من تفشي هذه الظاهرة في المجتمع من اجل الحفاظ على اللحمة الوطنية وعلى العملية السياسية في الدولة.



مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

www.jalhss.com

Volume (56) August 2020

العدد (56) أغسطس 2020



المصدر والمراجع

• القرآن الكريم.

اولاً: المعاجم والقواميس والموسوعات.

- 1- ابادي، الفيروز (1980)، القاموس المحيط، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
- 2- الربيعه، فهد بن عبدالله (2009)، القاموس السياسي المعاصر، دار المنظومة للنشر والتوزيع، الامارات العربية المتحدة.
- 3- الزبيدي، المرتضى (ب.ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج5، دار الفكر.
- 4- الصالحات، سامي محمد (2009)، معجم المطلحات السياسية في تراث الفقهاء، دار المدينة للطباعة والنشر، ط1، ص33.
- 5- العلامة ابن المنظور (1999)، معجم لسان العرب، لزز/ج5، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- 6- قلجعي، محمد رواس و قنبيي، حامد صادق (1988)، معجم لغة الفقهاء، ج1، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط2.
- 7- محمد ابن احمد اللانصاري، القرطبي (2006)، الجامع لاحكام القرآن تفسير القرطبي، ج19، تحقيق التركي، مؤسسة الرسالة.
- 8- مصطفى، ابراهيم واخرون (2004)، المعجم الوسيط، ج1، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مجمع اللغة العربية، الادارة العامة للمعجمات و احياء التراث، مصر.

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة.

- 1- الشرفات، علي عودة (2010)، الابتزاز المعاصر- مفهومه واثارة وطرق علاجه، دار الفاروق للنشر والتوزيع، السعودية.
- 2- شلهوب، محمد بن عبد المحسن (1473هـ)، جريمة الابتزاز- دراسة مقارنة بين الفقه والنظام، دار كنوز اشبيليا، الرياض.
- 3- العلواني، نشوة (2003)، مشكلات ابنتي المراهقة، شركة دار البشائر الاسلامية، ط1، بيروت.
- 4- فوروارد، سوزان وفرايبز، دونا (2002)، الابتزاز العاطفي، مكتبة جرير، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ثالثاً: الدوريات (المجلات والصحف والمحاضرات).

- 1- الانصاري، د. ماجد محمد (2018)، نهاية الابتزاز السياسي، العرب- العدد/10810، الثلاثاء، 16/يناير/2018.
 - 2- الحديثي، رباح مجيد (1017)، الفساد الاداري في العراق، مجلة اداب الرافدين، كلية الاداب، جامعة الموصل، العدد32،
 - 3- الشمري، فلاح محمد (2008)، جريمة ابتزاز النساء ودور جهاز الحية في مكافحتها، مجلة الحسبة، العدد/80.
 - 4- عبد العزيز، د. داليا (2018)، المسؤولية الجنائية عن جريمة الابتزاز الالكتروني في النظام السعودي- دررراسة مقارنة، لحت منشور في مجلة جيل الابحاث القانونية المعمة، العدد/25، ص27.
 - 5- محمد، حمدان رمضان (2019)، مظاهر الابتزاز السياسي في المجتمع العراقي المعاصر، محاضرات الفيت على طلبة الدراسات العليا، دكتوراة، قسم علم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة الموصل، العراق.
 - 6- الهاشمي، هاشم، (2015)، اجتماع الامانة العامة للحزب الفضيلة، الفرات نيوز، بغداد.
- #### خامساً: المؤتمرات والندوات المحلية والدولية.
- 1- احمد ، صالح بن حميد (2011)، الابتزاز المفهوم والواقع، بحث منشور ضمن وقائع ندوة الابتزاز، مركز باحثات لدراسات المرأة، جامعة الملك سعود، السعودية. ص76
 - 2- بن حميد، صالح بم عبد الله (1432هـ)، الابتزاز المفهوم والواقع، بحث منشور في ندوة الابتزاز- المفهوم- الاسباب -العلاج، مركز باحثات لدراسات المرأة بالتعاون مع قسم الثقافة الاسلامية بجامعة الملك سعود، الرياض.



مجلة الفنون والآداب وعلمه الإنسانية والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

www.jalhss.com

Volume (56) August 2020

العدد (56) أغسطس 2020



- 3- الحمين، عبد العزيز بن حمين(1432هـ)،الابتزاز ودور رئاسة العامة لهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في مكافحة،،بحث منشور في ندوة الابتزاز-المفهوم-الاسباب -العلاج،مركز باحثات لدراسات المرأة بالتعاون مع قسم الثقافة الاسلامية بجامعة الملك سعود،الرياض.
 - 4- دسوقي،محمد ساي حسني(1432هـ)،ثورة المعلومات وانعكاساتها على الواقع العملي، بحث منشور في ندوة الابتزاز-المفهوم-الاسباب -العلاج،مركز باحثات لدراسات المرأة بالتعاون مع قسم الثقافة الاسلامية بجامعة الملك سعود،الرياض.
 - 5- الدغثير،موضى بنت محمد(1432هـ)،واقع الابتزازومؤثراته- دراسة استطلاعية في مدينة الرياض، بحث منشور في ندوة الابتزاز-المفهوم-الاسباب -العلاج، مركز باحثات لدراسات المرأة بالتعاون مع قسم الثقافة الاسلامية بجامعة الملك سعود،الرياض.
 - 6- الرشيد،د.بنية بنت محمد(1432هـ)،اثار الابتزاز على الفرد والمجتمع، بحث منشور في ندوة الابتزاز-المفهوم-الاسباب -العلاج،مركز باحثات لدراسات المرأة بالتعاون مع قسم الثقافة الاسلامية بجامعة الملك سعود،الرياض.
 - 7- الشهري،فايز بن عبدالله(1432هـ)،دور مؤسسات المجتمع في مواجهة ظاهرة الابتزاز وعلاجه-الابتزاز الالكتروني نموذجاً، بحث منشور في ندوة الابتزاز-المفهوم-الاسباب -العلاج، مركز باحثات لدراسات المرأة بالتعاون مع قسم الثقافة الاسلامية بجامعة الملك سعود،الرياض.
 - 8- الصالح،نزار بن حسين(1432هـ)،اثار الابتزاز على الفرد والمجتمع، بحث منشور في ندوة الابتزاز-المفهوم-الاسباب -العلاج،مركز باحثات لدراسات المرأة بالتعاون مع قسم الثقافة الاسلامية بجامعة الملك سعود،الرياض.
 - 9- العيد،نوال بنت عبد العزيز(1435هـ)،الابتزاز -لمفهوم الاسباب العلاج، مركز باحثات للدراسات المرأة،جامعة الملك سعود.
 - 10- الهزاع،عبد الرحمن بن عبد العزيز(1432هـ)،دور الاعلام في مواجهة ظاهرة الابتزاز، بحث منشور في ندوة الابتزاز-المفهوم-الاسباب -العلاج، مركز باحثات لدراسات المرأة بالتعاون مع قسم الثقافة الاسلامية بجامعة الملك سعود،الرياض.
- سادسا: مواقع الانترنت (الشبكة الالكترونية).
- 1- ال رباح،عبد الكريم وآخرون(1430هـ)،الابتزاز:انواعه-اسبابه،بحث غير منشور ،قسم الحسبة،جامعة ام القرى،السعودية.
 - 2- الابتزاز العاطفي، متاح على الموقع: www.arz.wiki.org
 - 3- ابو رمضان، محمد حازم(2018)،الابتزاز وباء متقشي في العالم المعاصر، متاح على موقع: www.blogs.aljazeera.net
 - 4- الاعسم، عبد المنعم(2010)، قراءة لتشوّهات الصراع السياسي في العراق، الحوار المتمدن، محور مواضيع وابحاث سياسية ، العدد/3198، 27-11-2010، متاح على الموقع/ www.ahewar.org
 - 5- تقرير المسلة (2015) ،الابتزاز... أسلوب اوصولي يفسد السياسة في العراق منذ 2003 ،بغداد/1/11/2015، متاح على موقع/ <http://almasalah.com>
 - 6- دائرة المعاف البريطانية، متاح على الموقع/ www.britannica.com
 - 7- الراشد، سعاد(2018)، سر النصاب سلاح العاجز ام منهج الفرص لفرض التسويات والابتزاز السياسي، المراقب العراقي، بتاريخ 12/1/2018 ، متاح على الموقع / www.almuraqeb-aliraqi.org
 - 8- رجب ،رضا(2010)، الفساد الاداري،صحيفة اصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، حماة، دمشق. متاح على الموقع/ www.alwehda.gov.sy
 - 9- الساعدي، الشيخ عادل(2017)، تصريح عن رفض الابتزاز، بتاريخ 25/12/2017، متاح على الموقع/ www.alfadhela.net.iq
 - 10- شمخي، د. علي(2018)، بتزاز سياسي، الصباح الجديد، 28/اغسطس/2018، متاح على الموقع/ <https://www.iraqkhbar.com>
 - 11- صالح، د.صالح احمد البشير(2019)،الابتزاز انواعه واسبابه،مركز النوبة الدولي للدراسات الاستراتيجية، 4/12/2019. متاح على الموقع / [hi-in facebook.com](https://hi-in.facebook.com)



مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

www.jalhss.com

Volume (56) August 2020

العدد (56) أغسطس 2020



- 12- العنزي، خالد العسكر (2010)، الابتزاز، صحيفة الاخبار الالكترونية، www.klbi.com
- 13- العيسى، وفاء (2004)، البعد العاطفي وابدديات التربية، 6/يوليو/ 2004، متاح على الموقع/ www.lahaonline.com
- 14- الغزي، ناجي (2010)، الابتزاز السياسي .. واللعب بالورقة الطائفية ، صحيفة المثقف، العدد/1312، بتاريخ 2010/2/9، متاح على موقع/ www.almothaqaf.com
- 15- الفضلي، باقر (2008)، العراق: صراع السياسي والعرس البرلماني، الحوار المتمدد، العدد 2194، محور مواضيع وابحث سياسية، بتاريخ 2008/2/17. متاح على الموقع/ www.ahewar.org
- 16- القفاري، د. عبدالمحسن (2009)، الابتزاز، صحيفة المدينة، السبت / جمادي الاولى 1430 هـ ، الموافق 6 يونيو 2009، متاح على الموقع/ www.archive.al-madina.com
- 17- الكعبي، توفيق (2015)، لابتزاز السياسي على امن المواطنين ، عين العراق نيوز ، بغداد، بتاريخ 13 - اكتوبر/ 2015، متاح على موقع/ www.aynaliraqnews.com
- 18- محمد، جاسم (2015)، المشاكل السياسية والفساد وراء تدهور الامن في العراق، الراي اليوم، بتاريخ 2015/8/12، متاح على الموقع/ www.raialyoum.com
- 19- مفتي، محمد حسن (2015)، الابتزاز السياسي ، صحيفة عكاظ، 12/يوليو/ 2015، متاح على موقع www.okaz.com.sa/
- 20- مقال (2015)، عن الابتزاز السياسي، متاح على الموقع/ www.k.labat.com
- 21- مهدي الصافي (2012)، لابتزاز السياسي والثقافة المنحطة، شبكة أخبار الناصرية، 7/جون/ 2012، متاح على موقع/ <https://www.nasiriyah.org>
- 22- نوايسه، زيد (2014)، في ابتزاز اذ يغدو ثقافة، 24/1/ 2014، متاح على موقع/ www.ammonnews.net
- 23- ويكيبيديا الموسوعة الحرة (ب.ت) / www.arz.wikipedia.org
- 24- ويكيبيديا (ب.ت) / ar.wikipedia.org
- 25- Stanlee Phelps/Nancy Austin (2002) , The Assertive Woman, 1/1/2002, www.amazon.com



References

- 1- Abadi, Turquoise (1980), surrounding dictionary, Part 1, The Egyptian General Book Organization, Egypt.
 - 2- Al-Rabiah, Fahd Bin Abdullah (2009), Contemporary Political Dictionary, Dar Al-Manzuma Publishing and Distribution, United Arab Emirates.
 - 3- Al-Zubaidi, Al-Murtada (P.T.), Crown of the Bride, Jewels of the Dictionary, Part 5, House of Thought.
 - 4- Al-Salih, Sami Muhammad (2009), A Dictionary of Political Insights in the Heritage of Jurists, Dar Al-Madina for Printing and Publishing, 1st edition, p. 33.
 - 5- The scholar Ibn Al-Manzoor (1999), Lexicon of the Arabs, LZZ / C5, Dar Al-Ahyaa Al-Arabiya Heritage, Beirut.
 - 6- Qalaji, Muhammad Rawas and Qunaibi, Hamed Sadiq (1988), A Dictionary of the Language of Jurists, Part 1, Dar Al-Nafees for Printing, Publishing and Distribution, 2nd edition.
 - 7- Muhammad Ibn Ahmad Al-Lansari, Al-Qurtubi (2006), The Compendium of the Rulings of the Qur'an, Interpretation of Al-Qurtubi, Vol. 19, Al-Turki Investigation, Al-Risala Foundation.
 - 8- Mustafa, Ibrahim and others (2004), The Intermediate Dictionary, Part 1, 4th Edition, Al-Shorouk International Library, The Arabic Language Complex, The General Pastry and Heritage District Administration, Egypt.
 - 9- EA Goerner and walter j(1996).Thompson.political theory, University of Copenhagen, folder,24,no4,nov1996.p620-662.
- Second: Arabic and translated books.
- 1- Al-Shurafaat, Ali Odeh (2010), Contemporary Extortion - Its Concept, Stimulation, and Methods of Treatment, Dar Al-Faruq, Distribution and Distribution, Saudi Arabia.
 - 2- Shalhoub, Muhammad bin Abdul Mohsen (1473 AH), the crime of extortion - a comparative study between jurisprudence and order, the treasures of Seville, Riyadh.
 - 3- Al-Alwani, Nashwa (2003), Problems of My Teenage Daughter, Dar Al-Bashayer Islamic Company, 1st Edition, Beirut
 - 4- Forward, Susan and Fries, Donna (2002), Emotional Blackmail, Jarir Bookstore, 1st Edition, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.
- Third: Periodicals (magazines, newspapers and lectures).
- 1- Al-Ansari, Dr. Majed Mohamed (2018), the end of political blackmail, Al-Arab - Issue / 10810, Tuesday, 16 / January / 2018.
 - 2- Al-Hadithi, Rabah Majeed (1017), Administrative Corruption in Iraq, Journal of Literature Al-Rafidain, College of Arts, University of Mosul. Number 32,
 - 3- Al-Shammari, Falah Muhammad (2008), The crime of blackmailing women and the role of the snake apparatus in its control, Al-Hasbah Magazine, issue / 80.
 - 4- Abdul Aziz, d. Dalia (2018), Criminal responsibility for the crime of electronic blackmail in the Saudi system - a comparative study, a research published in the Journal of Generic Legal Research, No. 25 / p. 27.
 - 5- Muhammad, Hamdan Ramadan (2019), manifestations of political blackmail in contemporary Iraqi society, lectures given to graduate students, PhD, Department of Sociology, College of Arts, University of Mosul, Iraq.



6- Al-Hashemi, Hashem, (2015), Al-Fadila Party Secretariat, Al Furat News, Baghdad.

Fifth: Domestic and international conferences and seminars.

1- Ahmed, Saleh bin Humaid (2011), "Conceptual Extortion and Reality," published research within the Proceedings of the Extortion Symposium, Research Center for Women's Studies, King Saud University, Saudi Arabia, p. 76

2- Bin Humaid, Saleh Bam Abdullah (1432 AH), "Extorted Understanding and Reality," published research in the "Extortions - Concept - Causes - Treatment" symposium, Research Center for Women's Studies in Cooperation with the Department of Islamic Culture at King Saud University, Riyadh.

3- Al-Humayn, Abdul Aziz bin Hamin (1432 AH), extortion and the role of the General Presidency of the Commission for the Promotion of Virtue and Prevention of Vice in Combating, research published in the Symposium on Extortion - Concept - Reasons - Treatment, Research Center for Women Studies in Cooperation with the Department of Islamic Culture at King Saud University ,Riyadh.

4- Desouqi, Mohamed Sai Hosni (1432 AH), the information revolution and its repercussions on the practical reality, research published in the symposium on extortion - concept - causes - treatment, Research Center for Women Studies in cooperation with the Department of Islamic Culture at King Saud University, Riyadh.

5- Al-Daghaither, Mawadha bint Muhammad (1432 AH), the reality of extortion and its indicators - an exploratory study in Riyadh, research published in the seminar on extortion - the concept - the causes - treatment, the Research Center for Women Studies in cooperation with the Department of Islamic Culture at King Saud University, Riyadh.

6- Al-Rasheed, Dr. Bani Muhammad (1432 AH), Effects of extortion on the individual and society, research published in the seminar on extortion - the concept - the causes - treatment, the Research Center for Women Studies in cooperation with the Department of Islamic Culture at King Saud University, Riyadh.

7- Al-Shehri, Fayez bin Abdullah (1432 AH), the role of community institutions in facing the phenomenon of blackmail and its treatment - electronic blackmail as a model, research published in the symposium on blackmail - the concept - the causes - treatment, the Research Center for Women Studies in cooperation with the Department of Islamic Culture at King Saud University, Riyadh .

8- Al-Saleh, Nizar bin Hussein (1432 AH), Effects of blackmail on the individual and society, research published in the symposium on blackmail - the concept - the causes - treatment, the Research Center for Women Studies in cooperation with the Department of Islamic Culture at King Saud University, Riyadh.

9 - Eid, Nawal bint Abdul Aziz (1435 AH), extortion - the concept of treatment reasons, Bahathat Center for Women Studies, King Saud University.

10 - Al-Hazaa, Abdul Rahman bin Abdul Aziz (1432 AH), the role of the media in facing the phenomenon of extortion, research published in the symposium on extortion - the concept - the causes - treatment, the Research Center for Women Studies in cooperation with the Department of Islamic Culture at King Saud University, Riyadh.

Sixth: Internet websites.

1- Al-Rabah, Abdul Karim and others (1430 AH), extortion: its types - its causes, unpublished research, Department of Calculus, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

2- Emotional blackmail, available at: www.arz.wikipdia.org

3- Abu Ramadan, Muhammad Hazim (2018), extortion is an epidemic rampant in the contemporary world, available on the website: www.blogs.aljazeera.net



- 4- Al-Aasam, Abdel-Moneim (2010), reading of the distortions of the political conflict in Iraq, civilized dialogue, axis of political topics and research, No. / 3198-27-11-2010, available at www.ahewar.org
- 5- The Obelisk Report (2015), Extortion ... A fundamentalist method that has spoiled politics in Iraq since 2003, Baghdad, 11/11/2015, available at <http://almasalah.com>
- 6- The British Moaf Department, available at www.britannica.com
- 7- Al-Rashed, Suad (2018), the secret of the quorum is the weapon of impotence or the approach of opportunities to impose settlements and political blackmail, the Iraqi observer, on 12/1/2018, available on the website / www.almuraqeb-aliraqi.org
- 8- Rajab, Reda (2010), Administrative Corruption, newspaper issued by the Al-Wehda Foundation for Press, Printing and Publishing, Hama, Damascus. Available at www.alwehda.gov.syl
- 9- Al-Saadi, Sheikh Adel (2017), statement of rejection of extortion, dated 12/25/2017, available at www.alfadhela.net.iq.
- 10- Shamkhi, Dr. Ali (2018), in political blackmail, The New Morning, August 28, 2018, available at <https://www.iraqakhbar.com>
- 11- Saleh, Dr. Saleh Ahmed Al-Bashir (2019), Extortion Types and Causes, Nubia International Center for Strategic Studies, 4/12/2019. Available on the website / [hi-in facebook.com](https://www.facebook.com)
- 12- Al-Anzi, Khaled Al-Askar (2010), Blackmail, Al-Akhbar Newspaper, www.Klbl.com.
- 13- Al-Essa, Wafaa (2004), The Emotional Dimension and the ABCs of Education, July 6, 2004, available at www.lahaonline.com
- 14- Al-Ghazzi, Naji (2010), political blackmail ... and playing with sectarian cards, Al-Muthafq newspaper, No. 1312, dated 9/2/2010, available at www.almothaqaf.com
- 15- Al-Fadhli, Baqer (2008), Iraq: Political Conflict and Parliamentary Wedding, Extended Dialogue, Issue 2194, Topic of Political Issues and Research, dated 2/17/2008. Available on the website / www.ahewar.org
- 16- Al-Qafari, Dr. Abdul Mohsin (2009), extortion, Al-Madina newspaper, Saturday / Jumada al-Awwal 1430 AH, corresponding to June 6, 2009, available at www.archive.al-madina.com
- 17- Al-Kaabi, Tawfiq (2015), for political extortion on the security of citizens, Ain Iraq News, Baghdad, on October 13/2015, available at www.aynaliraqnews.com
- 18- Muhammad, Jassem (2015), the political problems and corruption behind the deteriorating security in Iraq, Al-Rai Al-Youm, dated 12/8/2015, available at www.raialyoum.com
- 19- Mufti, Muhammad Hassan (2015), Political Extortion, Okaz Newspaper, 12/12/2015, available at www.okaz.com.sa/
- 20- Article (2015), on political blackmail, available at www.k.labat.com
- 21- Mahdi Al-Safi (2012), Political blackmail and degenerate culture, Nasiriyah News Network, 7 / June / 2012, available at <https://www.nasiriyah.org>
- 22- Nawaiseh, Zaid (2014), in extortion as it becomes a culture, 24/1/2014, available at www.ammonnews.net
- 23- Wikipedia the free encyclopedia (BT) / www.arz.wikipedia.org
- 24- Wikipedia (b) / ar.wikipedia.org
- 25- Stanlee Phelps / Nancy Austin (2002), The Assertive Woman, 1/1/2002, www.amazon.com